

جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية

مركز الدراسات والبحوث

الآليات الإعلامية العربية للوقاية من جرائم الاحتيال

(الصحافة السعودية نموذجاً)

د. سعود بن عبد العزيز آل رشود

الرياض
١٤٢٧هـ ـ ٢٠٠٦م



جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية

الآليات الإعلامية العربية للوقاية من جرائم الاحتيال

(الصحافة السعودية نموذجاً)

د. سعود بن عبد العزيز آل رشود

الطبعة الأولى

الريـــاض

١٤٢٧هـ ـ ٢٠٠٦م

التقديـــم

تبدو ظاهرة نشر الجريمة بطابعها المثير سمة بارزة في الإعلام بوجه عام، فعرض صور الجرائم البالغة البشاعة، ونشر القضايا الاحتيالية والاجتماعية ذات الخصوصية قد تستخدم مادة للتشويق الإعلامي أو التسويق التجاري لرواج المطبوعة.

غير أنه بعيداً عما يثار من جدل حول جدوى هذا النشر، وتعداد آثاره السلبية أحياناً، والإيجابية أخرى، فإنه من الأهمية بمكان توفير المعرفة والحقائق للمواطن، وتوعيته ضد الظاهرة الإجرامية، وأساليب الإنحراف بأسلوب توعوي إرشادي رصين، ينأى عن المبالغة والتهويل والإثارة.

والإعلام الأمني العربي الذي نعول عليه كثيراً في هذا الصدد يهدف في رسالته السامية، إلى ترسيخ قيم ثقافية، وإجتماعية، وإعلامية، وتربوية في المجتمع، من شأنها تحقيق معاداة الجريمة والإنحراف، وإنكار المنكر وكافة الظواهر الناشئة عنه.

بيد أن جريمة الإحتيال التي تفشت مظاهرها وأساليبها وأحداثها اليوم بصور درامية مقلقة وخطيرة، تتطلب من البرامج الإعلامية والتثقيفية - نظراً لطبيعتها الإجرامية ذات التطور التقني الدقيق، وحيلها المتجددة والمبتكرة - منهجاً إعلامياً واضحاً يعرض أمام أنظار الجمهور أساليب وقوع هذه الأنماط من الجرائم، وكيفية تفاديها، وبث التوعية الأمنية اللازمة، والتعاون مع الأجهزة الأمنية المتخصصة، ولاشك أن نشر الحقائق والمستجدات حول الشبكات الإجرامية الممارسة لهذه الأنشطة والتنسيق مع

الأجهزة المعنية يقلل من حجم تلك الهجمات الشرسة التي تطال المنجزات الاقتصادية والتجارية بأساليب بالغة الفداحة والتعقيد.

وقد أولى مجلس وزراء الداخلية العرب الموقر عناية خاصة في سبيل مكافحة هذه الظاهرة وكافة الجرائم المستجدة والتي حظيت بدورها بجهد علمي وتدريبي كبير من هذه الجامعة مما ينم عن الرؤية الاستشرافية ذات الاستراتيجية العلمية الأمنية البعيدة التي يعالج بها المجلس قضايا مجتمعاتنا العربية الحاضرة والمستقبلية.

وتضع هذه الدراسة بعض الملامح الإعلامية المهمة التي يجدر بالصحافة العربية ترسمها وإنتهاجها سواء في كيفية تناولها للجرائم الإحتيالية، وما ينبغي أن تقدمه بحصافة وإتزان للمجتمع من تبصير وتوعية وحقائق أمنية تكفل ـ بإذن الله ـ شيوع الأمن والاستقرار والكشف عن مثل هذه الجرائم خاصة في عصر العولمة لحفظ الاقتصاد والأمن ووقاية المجتمع من الجريمة والانحراف.

والله من وراء القصد،،،

رئيس

جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية

أ. د. عبد العزيز بن صقر الغامدي

المقدمــة

أصبحت جرائم الاحتيال بشتى أنواعها تشكل تحدياً جديداً للمجتمعات، خاصة مع الثورة التكنولوجية التي حدثت خلال العقود الأخيرة، مما جعل هذه الدول تكثف جهودها وتسعى لسن القوانين والأنظمة والتشريعات لمكافحتها والقضاء عليها أو على الأقل التقليل من آثارها، بل إن الأمر يتطلب من تلك الدول عمل مراجعة مستمرة للقوانين والتشريعات القائمة لسد أي ثغرة قد تطرأ في المستقبل ويستغلها المحتال لتحقيق أهدافه.

وإن جريمة الاحتيال بمعناها البسيط في الماضي والحاضر تعني الاستيلاء على أموال الغير عن طريق الحيلة والخداع، لكنها في الوقت الحاضر باتت أكثر تعقيداً وغموضاً، فالمحتال يسعى لاستخدام جميع الوسائل المتاحة لتحقيق أهدافه وزيادة أرباحه، وهنا تبرز أهمية وسائل الإعلام والدور الذي تقوم به، وذلك من خلال توعية وتنوير المواطنين والجهات المختصة بخطر جرائم الاحتيال والتعريف بها.

والصحافة وسيلة من وسائل الإعلام التي لها دور فاعل في تحقيق رسالة التربية في المجتمع ولها دور مؤثر في تحقيق الاستقرار الاجتماعي للرأي العام، بل عن طريق الصحافة يمكن تنظيم حملات توعوية موجهة لكافة أفراد المجتمع لزيادة الوعي بجرائم الاحتيال.

وتهدف هذه الدراسة إلى عرض تغطية الصحافة لجرائم الاحتيال في الوطن العربي: الصحافة السعودية أنموذجا، ومن أهداف الدراسة التعرف على مدى اهتمام الإعلام السعودي المقروء في رصد جرائم الاحتيال، وأهم موضوعات جرائم الاحتيال التي حظيت باهتمام الصحافة السعودية، وذلك باستخدام طريقة تحليل المضمون للمادة الإعلامية.

وتشتمل هذه الدراسة على خمسة فصول، الفصل الأول يهدف إلى إلقاء الضوء على مشكلة جرائم الاحتيال بشكل عام وأهمية وتساؤلات الدراسة. واشتمل الفصل الثاني على سبعة أقسام حيث تم تسليط الضوء - وبشكل مختصر - على بعض ملامح التغير الذي حدث في المجتمع السعودي وأثر ذلك على نشأة الصحافة في المملكة العربية السعودية، والدراسات السابقة، ومناقشة عامة لجرائم الاحتيال في المملكة كما سجلتها الإحصائيات الرسمية، وجرائم الاحتيال في النظام الجنائي السعودي، والنظرية الإعلامية والاتصال الجماهيري والنظرية الاجتماعية وجرائم الاحتيال، ودور الهيئات الحكومية والخاصة تجاه جرائم الاحتيال. والفصل الثالث تناول الإجراءات المنهجية للدراسة، والفصل الرابع شمل تحليل نتائج الدراسة، الفصل الخامس الخاتمة والتوصيات.

ويبقى أن أقول يجب الاهتمام بهذا الموضوع وتشجيع الباحثين والعلماء على مواصلة البحث وقياس وعي المواطنين بجرائم الاحتيال ووسائل الوقاية منها، كذلك يجب تأهيل رجال الدولة خاصة رجال الأجهزة الأمنية والقضائية وتعريفهم بجرائم الاحتيال خاصة الجرائم المستحدثة وذلك من خلال عمل دورات متخصصة لهم بهدف فهم هذا النوع من الجرائم، وأخيراً يجب أن يتم تحديث وتطوير وسائل مكافحة جرائم الاحتيال بصفة مستمرة لتكون جاهزة للتعامل مع المستجدات الخاصة بجرائم الاحتيال.

والله أسأل أن يوفق الجميع لما يحبه ويرضاه.

الباحـث

الفصل الأول

مدخل

١ . مدخـــل

المقدمـــة

تعد الجريمة من الظواهر الاجتماعية التي لا يخلو منها أي مجتمع من المجتمعات سواء القديمة منها أو المعاصرة. فالجريمة كما يصفها كثير من العلماء ظاهرة اجتماعية عالمية (طالب، 1997م)، لذلك حظيت باهتمام الدارسين ومراكز البحوث في شتى أنحاء العالم بسبب تأثيرها المباشر في حياة استقرار وثبات المجتمع.

وللجريمة أنواع كثيرة، منها جريمة الاحتيال التي تتطور وتتغير بتغير المجتمع، وتنمو وتزدهر مع ازدهار حركة التجارة الدولية. بل يمكن القول إن معظم المجتمعات سواء المتقدمة أو النامية تعاني من جرائم الاحتيال (عرفة، 1422هـ؛ مركز البحوث والدراسات، 1424هـ). وبالنظر إلى المجتمع السعودي، فإن جرائم الاحتيال وغيرها من الجرائم الأخرى ظهرت مع التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي طرأت على المجتمع في العقود الأخيرة من القرن الماضي (Alkhalifah 1982،). يؤكد ذلك ازدياد عدد جرائم الاحتيال والغش والنصب والتزوير والتزييف كما تشير إلى ذلك الإحصائيات الرسمية. على سبيل المثال، كان عدد جرائم النصب والاحتيال في عام 1400هـ 69 جريمة (الكتاب الإحصائي، 1400هـ) وفي عام 1410هـ ارتفع عدد الجرائم حتى وصل إلى 241 جريمة (الكتاب الإحصائي، 1410هـ) وفي العام 1421هـ وصل عدد هذا النوع من الجرائم إلى 441 جريمة (الكتاب الإحصائي، 1421هـ). وهذه الأرقام تؤكد أن حجم هذه الجرائم يميل إلى الارتفاع مما يؤكد العلاقة بين التغير الاجتماعي وما يصاحبه من تقدم وتطور

وتنمية في المجتمع في شتى مجالات الحياة وازدياد حجم هذا النوع من الجرائم (Arcand and Brillon, 1973; Skogan, 1977; Slone1991) .

وهذا لا يعني عدم وجود هذا النوع من الجرائم قبل الطفرة الاقتصادية، لكن التأكيد على أن التطور الذي عاشته المملكة صحبه تنمية شاملة في النواحي العمرانية والاجتماعية، كما صحبه ارتفاع في معدلات الجريمة بشتى أنواعها. يؤكد الخليفة (1413هـ) أن معظم الجرائم خاصة جرائم النصب والاحتيال والخداع والتدليس والتزوير وانتحال شخصية الآخرين تعد من الأنماط الإجرامية الوافدة على المجتمع ذلك لأن المجتمع السعودي وحتى وقت قريب لا يعرف الكثير من هذه الجرائم. لكن بشكل عام تؤكد كثير من الدراسات أن جرائم الاحتيال ترتفع مع تنامي المجتمع وتطوره وأنه كلما ارتفعت نسبة التحضر ارتفع حجم هذا النوع من الجريمة (حسون والرفاعي، 1408هـ ؛العمر، 425هـ). وتؤكد دراسة أخرى (الخريف، 1419هـ) عن الجريمة في المدن السعودية أن معدلات سرقة السيارات والمنازل وجرائم التزييف والتزوير والنصب والاحتيال ترتفع مع زيادة حجم السكان.

السؤال الذي يدور عليه محور هذه الدراسة ما مدى اهتمام الإعلام السعودي المقروء في رصد جرائم الاحتيال، وما هي أهم موضوعات جرائم الاحتيال التي حظيت باهتمام الصحافة السعودية. وسيتم الإجابة على هذه الأسئلة عبر طريقة تحليل المضمون للمادة الإعلامية المعنية، يلي ذلك تقديم تصور محدد عن كيفية الوقاية من جرائم الاحتيال.

إن الإعلام بشكل عام يعد من أهم العوامل المؤثرة في سلوك الإنسان واتجاهاته بعد الأسرة التي يظهر دورها في تقوية الملكات وتنمية القدرات

وتهذيب السلوك، بل ان التلفزيون والصحافة وغيرها من الوسائل الإعلامية الأخرى أصبح لها أثر فاعل في سلوك واتجاهات الأفراد (Vidmar and Rokeach, 1974; McQuail , 1981; Van, 1987; Vergeer at el 2000) وهناك من يؤكد أن وسائل الإعلام تعد مسؤولة بالدرجة الأولى عن استقرار النظام الاجتماعي وتفاعله مع الأنظمة الأخرى في المجتمع وهي أيضا مسؤولة عن عمليات الاستقرار والتغير التي تحدث فيه (الطويرقي، 1418هـ)، وأنها في كثير من الأحيان تكون المسؤول الأول عن زيادة وعي أفراد المجتمع أو نقصه (Mills 1951،). والصحافة وسيلة مهمة من وسائل الإعلام التي لها دور كبير في تحقيق رسالة التربية في المجتمع ولها دور مؤثر في تحقيق الاستقرار الاجتماعي وتشكيل الرأي العام. في كثير من الأحيان تتميز الصحافة بنشر العديد من وجهات النظر مما يساعد أفراد المجتمع على الاطلاع على كل ما يجرى في المجتمع من أحداث أو مشاريع أو توجهات وبالتالي يتكون الرأي لدى المواطنين (رضوان، 1406هـ).

١ .١ مشكلة الدراسة

إن المحافظة على المجتمع من الجريمة بشكل عام وجرائم الغش والنصب والاحتيال بشكل خاص من أهم الأوليات التي تحرص عليها جميع الدول وعلى كافة المستويات. تؤكد الكثير من الدراسات أن الجريمة أعظم تحد يواجه جميع المجتمعات في العصر الحاضر مما دفع كثيراً من الدول إلى إنشاء مراكز للبحوث لتسجيل الجريمة وإخراج إحصاء سنوي يشتمل على أنواع الجرائم وخصائص مرتكبيها. والمملكة إحدى هذه الدول التي عنيت بتتبع الجريمة بشتى أنواعها وتسجيلها ومن ثم نشرها في كتاب إحصائي سنوي ليستفيد منه الباحثون والمهتمون بالجريمة.

ووفقا لما ذكر في مقدمة هذه الدراسة من أن الجريمة ظاهرة اجتماعية عالمية لا يخلو منها أي مجتمع ، والمملكة مثلها مثل المجتمعات الأخرى قد أصبحت تعاني من مشكلة جرائم النصب والاحتيال . يؤكد ذلك حجم الجريمة الآخذ في الازدياد بسبب التغيرات التي طرأت على المملكة (خاصة المناطق الحضرية) في ظل عمليات التحضر التي تعيشها مدن المملكة منذ العقد الأخير من القرن الماضي (الخليفة ، 1413هـ) .

تركز هذه الدراسة على جرائم الاحتيال والسؤال الذي يدور عليه محور هذه الدراسة ما هو مقدار اهتمام الإعلام السعودي المقروء في رصد هذا النوع من الجرائم ، وما هي أهم موضوعات جرائم الاحتيال التي حظيت باهتمام الصحافة السعودية . من خلال هذه الدراسة سيتم التعرف على كفاءة وفعالية الآليات الإعلامية السعودية المقروءة وهل قامت الصحافة بدورها في توعية المجتمع بجميع شرائحه لوقايته من جرائم الاحتيال . لتطبيق ذلك سوف يتم استخدام طريقة تحليل مضمون المادة الإعلامية لعينة محددة من الصحف السعودية حيث سيتم اختيار عينة عشوائية من الصحف التي تناولت موضوعات جرائم الاحتيال لتحليلها . يلي ذلك عرض ومراجعة ما كتب عن كيفية الوقاية من جرائم الاحتيال ثم تقديم تصور محدد عن كيفية الوقاية من جرائم الاحتيال .

١ .٢ أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة ـ حسب علم الباحث ـ في أنها أول دراسة تلقي الضوء وبشكل مباشر على الوضع الراهن للإعلام السعودي المقروء لرصد نصيب جرائم الاحتيال فيه . وهذه الدراسة محاولة لإيجاد نواة لقاعدة معلوماتية عن جرائم الاحتيال في الصحافة السعودية . وما يؤكد

هذه الأهمية أن معظم الدراسات التي أجريت ركزت وبشكل مباشر على جرائم الاحتيال دون الإشارة إلى أي وسيلة من وسائل الإعلام (أبو الروس، 1986). كذلك هناك الدراسات التي بحثت موضوع جرائم الاحتيال وأساليب الوقاية منها (الحبوش، 1422هـ)، ومنها التي ركزت على الناحية القانونية فقط لجرائم الاحتيال (عباس، 1988)، ومنها التي ركزت على الخصائص الاجتماعية لمرتكبي هذا النوع من الجرائم (الناصر، 1420هـ).

كذلك تختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في أنها تقدم تقييماً عن كفاءة وفعالية الصحافة، وذلك من خلال مراجعة ما نشر لعام 2004م. بالإضافة إلى ذلك، تظهر أهمية هذه الدراسة من خلال الهدف التي تسعى لتحقيقه حيث تسعى إلى تقديم تصور محدد عن كيفية الوقاية من جرائم الاحتيال من خلال الصحافة.

١ .٣ تساؤلات الدراسة

من خلال تحديد مشكلة الدراسة أمكن تحديد التساؤلات التي تهدف الدراسة إلى الإجابة عليها. فقد تم طرح تساؤلات عامة عند مناقشة تحديد مشكلة الدراسة، وفي هذا الجزء سوف يتم طرح التساؤلات الخاصة وهي على النحو التالي:

١ ـ ما هي مواضيع جرائم الاحتيال التي حظيت باهتمام الصحافة السعودية.

٢ ـ ما الجمهور المستهدف بموضوعات جرائم الاحتيال في الصحافة السعودية.

٣ ـ ما هو الإطار الجغرافي لموضوعات جرائم الاحتيال المنشورة في

الصحافة السعودية.

٤ - ما هي مصادر الاستشهاد المستخدمة في دعم الأفكار التي تضمنتها موضوعات جرائم الاحتيال في الصحافة السعودية.

٥ - ما هي الأهداف التي تسعى إليها الصحافة السعودية من نشر موضوعات جرائم الاحتيال.

٦ - هل عرض موضوعات جرائم الاحتيال في الصحافة السعودية مرتبط بمناسبة؟

٧ - ما هي الطريقة التي تمت بها معالجة موضوعات جرائم الاحتيال المنشورة في الصحافة السعودية؟ بمعنى أدق يركز هذا السؤال على المعالجة التيبوغرافية (Typography) للقوالب التحريرية المتنوعة وكيفية استخدامها، والعناوين المستخدمة، وموقع الموضوعات.

١ .٤ مصطلحات الدراسة

أهم المصطلحات التي وردت في عنوان هذه الدراسة كما يلي:

١ - الآليات الإعلامية: المقصود بها جميع وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة. وتقتصر هذه الدراسة على الصحافة (الآلية الإعلامية المقروءة). ويعرف الإعلام بأنه التعبير الموضوعي لعقلية الجماهير ولروحها وميولها واتجاهاتها في نفس الوقت (العميري، 1405ه). ويمكن تعريف الصحافة بأنها: «صناعة إصدار الصحف والمجلات، وذلك باستسقاء الأخبار، وكتابة الموضوعات الصحفية من تحقيقات وأحاديث وغيرها ومقالات وأعمدة، وجمع الصور والإعلانات ونشر كل ذلك في الصحف والمجلات وتولي إدارتها»

(عزت، 1404هـ ، 181).

أما الصحيفة (الجريدة) فيعرفها عزت (1404هـ ، 226) على أنها «مشروع قد يكون مملوكا لفرد، أو شركة بين أفراد، أو شركة مساهمة، أو جمعية تعاونية. وهي باعتبارها مشروعا تجاريا، فإن من أهدافها تحقيق الربح. وهي على صلة وثيقة بالجمهور العام تؤثر فيه تأثيرا مباشرا مما يجعلها مرفقا عاما في جوهرها تعنى بخدمة الجمهور، فالمهمة الرئيسة للصحيفة هي السعي إلى تحقيق الربح وخدمة الجمهور في نفس الوقت عن طريق تعريفه بما هو حادث في بلده وفي العالم أجمع. ومثلها الأعلى أن تجعل الجمهور واعيا مطلعا على الأحداث اطلاعا صحيحا صادقا كاملا».

٢- جرائم الاحتيال: هناك عدة تعريفات لجريمة الاحتيال، لكن من المهم تعريف الجريمة بشكل عام ثم يلي ذلك تعريف جريمة الاحتيال. الجريمة «هي كل فعل يعود بالضرر على المجتمع ويعاقب عليه القانون» (بدوي، 1986 ، 90). وهذا التعريف يشابه التعريف الغربي للجريمة وهي أي فعل متعمد يكون فيه انتهاك للقانون الجنائي ويرتكب دون دفاع أو تبرير ويعاقب عليه من قبل الدولة (Prassell, 1975; Davis, 1970; Jary and Jary, 1991; Reid 1994)، وهذا النوع من الجرائم يرتكب عادة للحصول على مكاسب مادية بطرق غير مشروعة (الخليفة، 1413هـ).

أما جريمة الاحتيال فعرفها حسني (1988 ، 990) بأنها «الاستيلاء على مال منقول مملوك للغير بخداع المجني عليه وحمله على تسليمه». أما هنداوي (1991 ، 341) فيعرف الاحتيال على أنه «الاستيلاء على مال منقول مملوك للغير باستخدام طرق احتيالية»، بينما المرصفاوي (1978 ،

379) يعرف جريمة الاحتيال على أنها «الاستيلاء على الحيازة الكاملة لمال الغير بوسيلة يشوبها الخداع، تسفر عن تسليم ذلك المال».

قدم الحبوش (1422هـ) بعد استعراض عدد من التعريفات لجريمة الاحتيال التعريف التالي: «كل فعل يباشره الجاني بنفسه أو بغيره، ويتوصل من خلاله إلى تسليم مال منقول مملوك للغير، بدون وجه حق، باستعمال الجاني وسائل الخداع التي نص عليها القانون، والتي يقع المجني عليه نتيجتها في الغلط الدافع للتسليم» (الحبوش، 1422 ، 16).

٢ . الإطار النظري

الفصل الثاني

الإطار النظري

ينقسم هذا الجزء من الدراسة إلى سبعة أقسام. الأول، يلقي الضوء وبشكل مختصر على بعض ملامح التغير الذي حدث في المجتمع السعودي وأثر ذلك على نشأة الصحافة في المملكة العربية السعودية. الثاني، الدراسات السابقة. الثالث، مناقشة عامة لجرائم الاحتيال في المملكة كما سجلتها الإحصائيات الرسمية. الرابع، جرائم الاحتيال في النظام الجنائي السعودي. الخامس، النظرية الإعلامية والاتصال الجماهيري. السادس، النظرية الاجتماعية وجرائم الاحتيال. السابع، دور الهيئات الحكومية والخاصة تجاه جرائم الاحتيال.

١.٢ ملامح التغير الاجتماعي والثقافي في المجتمع السعودي ونشأة الصحافة

قبل الحديث عن نشأة الصحافة في المملكة العربية السعودية والتعرف على عوامل انتشارها، من الأهمية بمكان إلقاء الضوء على التغيرات التي طرأت على المجتمع السعودي وطالت شتى جوانب الحياة الاجتماعية والثقافية في المجتمع. من هذه التغيرات تحول المجتمع من مجتمع بسيط إلى متمدن. كذلك تحول المجتمع من الأمية إلى التعليم. لكن ما هي التغيرات التي طرأت على المجتمع السعودي وكان لها أثر في نشأة وتطور الصحافة؟

قبل الإجابة عن هذا السؤال، من الضروري تعريف التغير الاجتماعي ثم الإشارة إلى بعض التغيرات التي حدثت في المجتمع السعودي. إن التغير الاجتماعي كما يراه كثير من العلماء أمر حتمي في جميع المجتمعات، لكنه يكون سريعاً في بعض المجتمعات وبطيئا في البعض الآخر (Macionis، 1999).

يعرف بدوي (1986 ، 382) التغير الاجتماعي بأنه «كل تحول يقع في التنظيم الاجتماعي سواء في بنائه أو في وظائفه خلال فترة زمنية معينة». ويشير 1987) Persell)إلى أن التغيرات قد تشمل النظام الأسري أو الاقتصادي أو تكون في البناء الطبقي للمجتمع. أما الخريجي (1983 : 125) فيرى التغير الاجتماعي بأنه «أي تغير يطرأ على البناء الاجتماعي، أو الوظائف الاجتماعية، وقد يكون هذا التغير تقدميا للأمام، كما قد يكون في ظرف آخر تغيرا إلى الخلف في حالة الأزمات السياسية والاقتصادية والاضطرابات الداخلية».

يؤكد 1964) Ogburn) أن الثقافة المادية (كالاختراعات والتكنولوجيا) تتغير بشكل أسرع من الثقافة غير المادية (العادات والتقاليد والأفكار والاتجاهات). وعلى الرغم من أن التغير الثقافي ذو مدلول أوسع من التغير الاجتماعي إلا أن المفهومين يستخدمان للإشارة إلى التغيرات الاجتماعية التي تحدث في مجتمع من المجتمعات (الخريجي، 1983م).

هناك عوامل كثيرة للتغير، من أهمها: العوامل البيئية والديمجرافية والتكنولوجية والاتصال بين المجتمعات. ومما لاشك فيه أن المجتمع السعودي قد واجه معظم تلك التغيرات وكانت سببا في تنميته وازدهاره. أول هذه العوامل البيئة، فالمملكة لم يحدث فيها هذا التغير إلا بعد اكتشاف البترول (Lipsky 1959،). يؤكد ذلك تحول المجتمع من دولة فقيرة إلى غنية مزدهرة، ومن مجتمع أمي إلى متعلم، ومن مجتمع ريفي يعتمد على الزراعة إلى مجتمع يعتمد على الصناعة والتكنولوجيا.

كذلك العوامل الديمجرافية لعبت دوراً مهماً في تغير المجتمع السعودي. فمعدل المواليد والوفيات والهجرة الداخلية والخارجية أدى إلى تغير الهرم

السكاني (As‘ad 1981،) . وهذا جعل المملكة بعد التطور والازدهار عامل جذب للعمالة في جميع أنحاء العالم مما كان سببا في زيادة موجة الهجرة (Philip 1996،) . هذه الهجرة العمالية ساعدت المجتمع السعودي في تعلم واستخدام التكنولوجيا التي تستوردها من الخارج . والمملكة من البلدان التي تأثرت بالتكنولوجيا حتى أصبحت تعتمد عليها في أغلب الشؤون الحياتية .

أيضا ، اتصال المجتمع السعودي مع غيره من المجتمعات الأخرى المتقدمة كان له دور فاعل في الاستفادة من الخبرات التكنولوجية أو السياسية أو التنظيمية أو الاقتصادية لتلك المجتمعات . وهذا الاتصال دفع الوزارات والمستشفيات والهيئات والجامعات لاستقدام الخبراء والمتخصصين للاستفادة منهم، حتى أصبح لهذه التغيرات كبير الأثر على نشأة وتطور الصحافة في المملكة العربية السعودية . يشير عزت (1990) إلى أن توحيد أجزاء المملكة في عام 1932م كان بداية عهد من الاستقرار والتطور الذي بدوره ساعد في صدور أول جريدة أسبوعية رسمية باسم أم القرى . كانت هذه الجريدة سجل المملكة الرسمي في نقل الأخبار الداخلية والعلاقات الخارجية (حلة ، 1420هـ) .

من خلال تتبع تاريخ الصحافة السعودية ، يتضح أنها قد مرت بثلاث مراحل متدرجة كان لها أثر بالغ الأهمية في تطور صناعة إصدار الصحف والمجلات (عزت ، 1990م) . المرحلة الأولى كانت تسمى عهد صحافة الأفراد ، حيث تعتمد على الكفاءة والقدرة المادية في إصدار صحيفة أو مجلة . بدأت هذه المرحلة عام 1928م حتى عام 1959م وكان معظم فترات هذه المرحلة في عهد الملك عبدالعزيز حيث صدر عدد من الصحف والمجلات (ساعاتي ، 1420هـ) . كان الاهتمام بالأدب هو أهم ما يميز هذه

المرحلة، والسبب في ذلك يعود إلى أن معظم من يصدرون صحف تلك المرحلة كانوا من الأدباء والمؤرخين والشعراء (الشبيلي، 1400هـ).

المرحلة الثانية، وتسمى (عهد إدماج الصحف) حيث رأت الدولة دمج الصحف خوفا من التضخم الصحفي ذلك الوقت حيث وصل عددها إلى أربعين صحيفة بالإضافة إلى مئة طلب مقدمة من المواطنين لإصدار صحف. لذا رأت الدولة أنه من الأفضل أن تدمج صحف كل مدينة في صحيفة واحدة (عزت، 1410هـ). تميزت الصحافة في هذا العهد باهتمامها ومعالجتها بعض المشكلات الاجتماعية على الرغم من ضعفها النسبي تحريريا وفنيا (عزت، 1410هـ).

المرحلة الثالثة، وتسمى (عهد المؤسسات الصحفية الأهلية) حيث صدر مرسوم ملكي عام 1383هـ بالموافقة على نظام المؤسسات الصحفية الأهلية (عزت، 1400هـ). يؤكد الشبيلي (1400هـ) أن العقود الأربعة التي سبقت هذه المرحلة أعطت فرصة للباحثين والمهتمين بمتابعة تطور الصحافة في تلك الفترة. بعد هذه المرحلة تطور مستوى الصحافة السعودية بشكل لافت للنظر حيث استفادت من التنمية الهائلة التي شملت جميع أنحاء المملكة. فالصحف أصبحت تصدر بشكل يومي وزاد معدل تغطيتها من خلال المكاتب والفروع المنتشرة في داخل المملكة وخارجها. كان نتيجة ذلك ارتفاع معدلات انتشار الصحافة السعودية بسبب عدد من العوامل. أهم هذه العوامل انتشار التعليم، الطرق والمواصلات، ارتفاع مستوى المعيشة.

٢ .٢ الدراسات السابقة

بعد إجراء مسح للدراسات العلمية ذات العلاقة بموضوع الدراسة لم يتم العثور على أي دراسة بحثت في جرائم الاحتيال والصحافة بشكل مباشر بل كانت معظم هذه الدراسات تبحث في جريمة الاحتيال أو الجريمة بشكل عام مع التركيز على جرائم الاحتيال . أحدث هذه الدراسات الدراسة التي أجراها الحبوش (1422هـ) . وهي دراسة نظرية تبحث جرائم الاحتيال وأساليب الوقاية منها . اشتملت هذه الدراسة على ثلاثة فصول . في الفصل الأول ناقش الباحث مفهوم جريمة الاحتيال وأركانها القانونية . وقدم قبل ذلك تأصيلاً تاريخياً لجريمة الاحتيال . وفي هذا الفصل قدم الباحث تصنيفاً لجريمة الاحتيال وما يميزها من غيرها من الجرائم الأخرى . في الفصل الثاني ناقش الباحث أنماط جرائم الاحتيال والتي تأخذ عدة أشكال وصوراً متعددة وذلك تبعا للأساليب الاحتيالية والمجالات التي تمارس فيها . ناقش الباحث أنماط الاحتيال على الصعيد الداخلي وأنماط الاحتيال على الصعيد الدولي . في النمط الأول ذكر الباحث أن أهم أنماط الاحتيال التي تمارس على الصعيد الداخلي تتوزع على مجالات عديدة، أهمها وأخطرها تلك التي توجد في نطاق الشركات والأوراق التجارية والتأمين والتقاضي . في النمط الثاني ناقش الباحث عدداً من أشكال وصور الاحتيال الدولي . وأهم هذه الأنواع ما يقع في مجال البنوك وبيع العقارات واستخدام الشركات والتأمين والاحتيال البحري وتشغيل الأيدي العاملة والاحتيال الذي يرتكب في نطاق السياحة . خصص الباحث الفصل الثالث لسبل الوقاية من جرائم الاحتيال وطرق مكافحتها .

الدراسة الثانية قام بها الناصر (1420هـ) وهي بعنوان جريمة النصب والاحتيال والخصائص الاجتماعية لمرتكبيها وكانت دراسة مقارنة بين مدينتي

الرياض وجدة. وكان الهدف الأساسي من الدراسة التعرف على الخصائص الاجتماعية لمرتكبي جرائم النصب والاحتيال والتعرف على العلاقة بين الجريمة والخصائص الاجتماعية لمرتكبيها. كذلك هدفت الدارسة إلى التعرف على طبيعة وحجم جرائم النصب والاحتيال بين مدينتي الرياض وجدة.

استخدم الباحث البيانات والإحصائيات الرسمية لوصف طبيعة جرائم النصب والاحتيال، فقد طبق دراسته على عينة من المسجونين في جرائم النصب والاحتيال في مدينتي الرياض وجدة. تكونت عينة الدراسة من سبعين (70) سجينا، ثلاثون سجينا من مدينة الرياض وأربعون من مدينة جدة.

أهم النتائج التي توصل إليها الباحث وجود خصائص يشترك فيها مرتكبو جرائم النصب والاحتيال. مثال ذلك، المعاملة المتساهلة من قبل أسر المبحوثين في مرحلة الطفولة. واكتشف الباحث أن أكثر من نصف المبحوثين أعمارهم 36 سنة، وأن معظم من يرتكب هذه الجريمة من غير السعوديين. كذلك معظم من يقوم بهذا النوع من الجرائم حاصلون على مؤهل أقل من الشهادة الثانوية. وأبرزت هذه الدراسة ضعف الوازع الديني لدى المبحوثين في مدينة جدة. كما كشفت هذه الدراسة أن معظم المبحوثين قد ارتكبوا أنواعا أخرى من الجرائم كالسرقة والسكر والتزوير والمخدرات والجرائم الأخلاقية والتي كانت سببا في دخولهم السجن.

الدراسة الثالثة قام بها الأحبابي (1411هـ) وكانت بعنوان وسائل مكافحة النصب والاحتيال في دولة الإمارات العربية المتحدة. وكان الهدف الرئيس لهذه الدراسة التعرف على الملامح الأساسية لجريمة النصب والاحتيال في دولة الإمارات من حيث الحجم وخصائص الفاعلين ودوافع

ارتكابها. قام الباحث بإجراء مسح شامل لأجهزة ووسائل المكافحة وذلك في محاولة لكشف عيوب هذه الوسائل. اعتمد الباحث في دراسته على المنهج الوصفي واستخدم تحليل المضمون لتفسير وتحليل الإحصاءات الرسمية الخاصة بجرائم النصب والاحتيال.

أهم النتائج التي توصل إليها الباحث هي ازدياد واضح لمعدلات الجرائم التي تقع على المال. وهناك علاقة طردية بين ارتفاع نسبة جرائم النصب والاحتيال وارتفاع نسبة الجرائم التي تقع على المال. نسبة جرائم النصب والاحتيال في إمارة أبوظبي مرتفعة نسبيا مقارنة بغيرها من الإمارات الأخرى. وإن جرائم الاحتيال بما فيها جرائم الشيك تميل إلى الارتفاع المستمر مع التأكيد على أن الجريمة في المجتمع الإماراتي خاصة فيما يتعلق بجرائم النصب والاحتيال مرتبطة ارتباطا وثيقا بالعمالة الوافدة. وقد توصل الباحث أيضا إلى نتيجة مفادها أن أكثر المجالات عرضة لجرائم النصب والاحتيال هي المؤسسات المالية وشركات التأمين. أما أكثر الوسائل الاحتيالية شيوعا فهي المشاريع الكاذبة والوهمية.

٢ .٣ جرائم الاحتيال في المملكة كما سجلتها الإحصاءات الرسمية

مع التغير الاجتماعي والتنمية والتمدن أصبحت جرائم الاحتيال مشكلة تواجه معظم بلدان العالم. يؤكد ذلك عدد من الدراسات التي ربطت بين التغير الاجتماعي والثقافي السريع وزيادة معدلات الجريمة بجميع أنواعها في المجتمعات(:Arcand and Brillon, 1973; Skogan, 1977; Kryczka, 1978
(Andrzej, 1976; Slon, 1991; Wang, 1992; Alshuwaikhat and Garb 1997
إن التغير في المجتمع السعودي لم يحدث بشكل سريع إلا بعد الارتفاع الذي

طرأ على عائدات البترول حيث تبعه ارتفاع في متوسط الدخل الذي بدوره كان سببا في ارتفاع مستوى المعيشة بشكل عام. كذلك نتج عن هذا التغير زيادة هائلة للعمالة الأجنبية التي وفدت للمملكة بحثا عن عمل وأحضرت معها عادات وتقاليد وأنماطاً جديدة لم يكن يعرفها المجتمع من قبل.

تختلف الجريمة من حيث النوع والكم في كل مجتمع حسب الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية التي يتصف بها، فتميل الجريمة إلى البساطة في شكلها وفي الوسائل المستخدمة في ارتكابها في المجتمعات البدائية والنامية ذات المستويات الاجتماعية والاقتصادية البسيطة، بينما في المجتمعات الحديثة تتطور الجريمة وتميل إلى التعقيد وتكرار الحدوث بسبب ارتفاع معدلات التحضر والتصنيع وزيادة معدلات الهجرة (الخليفة، 1413هـ).

يؤكد الرميح (1424هـ) أن الجريمة قبل توحيد المملكة كان لها أنماط واتجاهات تختلف عما هي عليه الآن، فعلى سبيل المثال جرائم السلب وقطع الطريق جاءت في المرتبة الأولى ثم جرائم التعدي على النفس، ثم جرائم السرقة. أما جرائم الخطف والرشوة فكانت في المرتبة الرابعة يتبعها الجرائم الأخلاقية كالزنا وهتك العرض. وأخيرا جرائم النصب والاحتيال.

ناقش Clinard and Abbott) 1973) بعض الإحصاءات الخاصة ببعض البلدان الأسيوية والإفريقية وبلدان أمريكا الجنوبية الصادرة من الأمم المتحدة في مؤتمر عقد في عام 1970 تحت إشراف الأمم المتحدة كان عنوانه وقف الجريمة ومعالجة المنحرفين. وذكروا أنه من الطبيعي لهذه البلدان النامية أن تتغير بسب التحضر والانفتاح على ثقافات وأفكار وتكنولوجيا لم تكن تعرفها من قبل.

لم يعرف المجتمع السعودي أي إحصاءات للجريمة إلا في عام 1386هـ.

يشير السيف (1416هـ) إلى أن المملكة بدأت تسجيل الحوادث الجنائية بشكل رسمي عام 1386هـ، لذلك سيتم عرض ومناقشة الإحصاءات الرسمية المنشورة لجرائم النصب والاحتيال من عام 1400هـ حتى عام 1421هـ وذلك للوقوف عن قرب على حجم واتجاهات جرائم النصب والاحتيال في المملكة.

يوضح الجدول رقم (١) إجمالي الجرائم الجنائية وجرائم النصب والاحتيال على مستوى المملكة من عام 1400هـ حتى عام 1421هـ. في عام 1400هـ سجلت في المملكة 11536 جريمة منها 69 جريمة كانت من نصيب جرائم النصب والاحتيال. وفي عام 1401هـ بلغ عدد الجرائم المسجلة 12420، منها 50 جريمة فقط تمثل جرائم النصب والاحتيال. يتضح من هذا ارتفاع حجم الجريمة بشكل عام بنسبة تصل %7، 7 وانخفاض في جرائم النصب والاحتيال ليصل إلى %5، 27. في عام 1402هـ استمر ارتفاع حجم الجريمة بشكل عام ليصل إلى %5، 14، كذلك حجم جرائم النصب والاحتيال تحول من الانخفاض إلى الارتفاع ليصل إلى %0، 24. استمر هذا الارتفاع حتى عام 1407هـ. في عام 1408هـ انخفض عدد الجرائم من 21513 إلى 21054 بنسبة انخفاض وصلت إلى %1، 2، كذلك انخفض عدد جرائم النصب والاحتيال من 210 إلى 188 أي بنسبة تصل إلى %5، 10. عام 1420هـ بلغت الجرائم الجنائية وجرائم النصب والاحتيال أعلى معدل لها خلال العشرين عاما، فكانت نسبة الزيادة في الجريمة الجنائية (%0، 108) وجرائم النصب والاحتيال (%0، 406). فقد كان عدد الجرائم في عام 1419هـ 29130 ليصل إلى 60722 في عام 1420هـ. أما جرائم النصب والاحتيال فقد كانت 57 جريمة في عام 1419هـ و319 جريمة في عام 1420هـ. يتضح من هذا الجدول أن الاتجاه العام للجريمة الجنائية وجرائم

النصب والاحتيال يتجه نحو الزيادة.

يوضح الجدول رقم (٢) حجم جرائم النصب والاحتيال المسجلة

الجدول رقم (١) يوضح إجمالي الجرائم الجنائية وجرائم النصب والاحتيال

السنة	اجمالي الجرائم		جرائم النصب والاحتيال	
	العدد	النسبة (+ أو ـ)	العدد	النسبة (+ أو ـ)
١٤٠٠هـ	١١٥٣٦	-	٦٩	-
١٤٠١هـ	١٢٤٢٠	٧.٧%	٥٠	ـ ٢٧.٥%
١٤٠٢هـ	١٤٢٢٠	١٤.٥%	٦٢	٢٤.٠%
١٤٠٣هـ	١٥٧٠٧	١٠.٥%	٦٤	٣.٢%
١٤٠٤هـ	١٦٣٤٣	٤.٠%	٩٢	٤٣.٨%
١٤٠٥هـ	١٨٩٥٦	١٦.٠%	١٣٤	٤٥.٧%
١٤٠٦هـ	٢١٤٥٢	١٣.٢%	١٧٧	ـ٣٢.١%
١٤٠٧هـ	٢١٥١٣	٠.٣%	٢١٠	١٨.٦%
١٤٠٨هـ	٢١٠٥٤	ـ٢.١%	١٨٨	ـ١٠.٥%
١٤٠٩هـ	٢٣٤٩٠	١١.٦%	٢٠٤	٨.٥%
١٤١٠هـ	٢٢٩٥٢	ـ ٢.٣%	٢١٤	٤.٩%
١٤١١هـ	٢٣٤٨٨	٢.٣%	١٨٣	ـ ١٤.٥%
١٤١٢هـ	٢٤٧١٦	٥.٢%	٢٢٢	٢١.٣%
١٤١٣هـ	٢٤٩٦٤	١.٠%	١٨٦	ـ١٦.٢%
١٤١٤هـ	٢٧٣٠٧	٩.٤%	١٤٤	ـ ٢٢.٦%
١٤١٥هـ	٣٠٣٥٤	١١.٢%	١٦١	١١.٨%
١٤١٦هـ	٢٩٩٨٧	ـ ١.٢%	١٥١	٦.٢%
١٤١٧هـ	٣٤٢٣٨	١٢.٤%	٢٠٢	٣٣.٨%
١٤١٨هـ	٣٠٩٣٢	ـ ٩.٧%	٨٧	ـ ٥٧.٠%
١٤١٩هـ	٢٩١٣٠	ـ ٦.٠%	٥٧	ـ ٣٤.٥%
١٤٢٠هـ	٦٠٧٢٢	١٠٨.٠%	٣١٩	٤٠٦.٠%
١٤٢١هـ	٧٢٥١٢	١٩.٤%	٤٤١	٣٨.٢%

رسميا في جميع مناطق المملكة من عام 1400هـ حتى عام 1421هـ. في عام 1400هـ سجلت في المملكة 69 جريمة نصب واحتيال. أعلى نسبة كانت من نصيب منطقة الرياض (39، 1%) ثم منطقة مكة المكرمة (29، 0%) ثم تأتي منطقة الشرقية والمدينة المنورة. من عام 1401هـ حتى عام 1405هـ حصلت منطقة مكة المكرمة على أعلى نسبة ثم منطقة الرياض ويليها منطقة الدمام. أما في عام 1406هـ فقد حلت منطقة الرياض أولا (36، 2%) ثم منطقة مكة (34، 5%) ثم منطقة الدمام (9، 0%). من عام 1407هـ حتى عام 1421هـ احتلت منطقة مكة المكرمة المرتبة الأولى في جرائم النصب والاحتيال، ثم منطقة الرياض في المرتبة الثانية ثم منطقة الدمام ويليها بقية المناطق بنسب متدنية جدا. يلاحظ من هذا الجدول أن جرائم النصب والاحتيال ارتفعت من سنة إلى أخرى في معظم مناطق المملكة خاصة منطقة الرياض ومكة والدمام. كذلك لوحظ أن منطقة مكة المكرمة احتلت المرتبة الأولى في معظم الفترات. علاوة على ذلك، كانت أعلى نسبة في جرائم النصب والاحتيال خلال عشرين سنة (1400هـ حتى 1421هـ) من نصيب منطقة مكة المكرمة حيث بلغت في عام 1411هـ (55، 2%) من إجمالي جرائم النصب والاحتيال المسجلة في المملكة.

يوضح الجدول رقم (٣) خصائص الجناة لمرتكبي جرائم النصب

الجدول رقم (٢) يوضح حجم جرائم النصب والاحتيال المسجلة رسميا في جميع مناطق المملكة من عام ١٤٠٠هـ حتى ١٤٢١هـ

السنة	المنطقة														
	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	المجموع
١٤٠٠هـ	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	-	-	-	[illegible]	[illegible]	[illegible]
	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	-	-	-	[illegible]	[illegible]	[illegible]
١٤٠١هـ	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	-	-	-	[illegible]	-	-	-	-	-	-	[illegible]
	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	-	-	-	[illegible]	-	-	-	-	-	-	[illegible]
١٤٠٢هـ	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	-	[illegible]	-	[illegible]	-	[illegible]	-	-	[illegible]
	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	-	[illegible]		[illegible]		[illegible]	-	-	[illegible]
١٤٠٣هـ	[illegible]	[illegible]	[illegible]	-	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	-	[illegible]	-	[illegible]	[illegible]	-	[illegible]
	[illegible]	[illegible]	[illegible]	-	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	-	[illegible]	-	[illegible]	[illegible]	-	[illegible]
١٤٠٤هـ	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	-	[illegible]	-	-	[illegible]
	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	-	[illegible]	-	-	[illegible]
١٤٠٥هـ	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	-	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	-	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
١٤٠٦هـ	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	-	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	-	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
١٤٠٧هـ	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
١٤٠٨هـ	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	-	[illegible]	-	[illegible]	[illegible]	-	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	-	[illegible]	-	[illegible]	[illegible]	-	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
١٤٠٩هـ	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	-	[illegible]	-	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	-	[illegible]	-	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]

تابع الجدول رقم(٢)

السنة	المنطقة														
	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	المجموع
١٤١٠هـ	٤٩	٢٢	٧٧	٨	٨	٧	١٤	٧	٣	٣	-	٣	٩	٤	٢١٤
	٪٢٢,٩	٪١٠,٣	٪٣٦,٠	٪٣,٧	٪٣,٧	٪٣,٣	٪٦,٥	٪٣,٣	٪١,٤	٪١,٤	-	٪١,٤	٪٤,٢	٪١,٩	٪١٠٠
١٤١١هـ	٣٢	١٥	١٠١	١٥	١١	٢	١٢	٢	١	٢	-	٤	٢	٢	١٨٧
	٪١٧,١	٪٨,٠	٪٥٤,٠	٪٨,٠	٪٥,٩	٪١,١	٪٦,٤	٪١,١	٪٠,٥	٪١,١	-	٪٢,١	٪١,١	٪١,١	٪١٠٠
١٤١٢هـ	٥٤	١٣	١٠٦	١٦	٧	-	١٠	٧	١	٢	١	٤	٥	-	٢٢٢
	٪٢٤,٣	٪٥,٩	٪٤٧,٧	٪٧,٢	٪٣,٢	-	٪٤,٥	٪٣,٢	٪٠,٤	٪٠,٩	٪٠,٥	٪١,٨	٪٢,٣	-	٪١٠٠
١٤١٣هـ	٤٣	١٦	٨٣	٥	١٢	٢	٤	١	١	١	-	٢	٢	٢	١٧٤
	٪٢٤,٧	٪٩,٢	٪٤٧,٧	٪٢,٨	٪٦,٩	٪١,١	٪٢,٣	٪٠,٥٤	٪٠,٥٤	٪٠,٥٤	-	٪١,١	٪١,١	٪١,١	٪١٠٠
١٤١٤هـ	٥٠	٩	٦٨	٧	٦	٢	٦	-	-	١	-	٢	٢	-	١٤٤
	٪٣٤,٧	٪٦,٢	٪٤٧,٢	٪٤,٩	٪٤,٢	٪١,٤	٪٤,٢	-	-	٪٠,٧	-	٪١,٤	٪١,٤	-	٪١٠٠
١٤١٥هـ	٣٣	١٩	٨٠	٢	١١	-	٤	١	-	٣	-	٣	-	٢	١٥٩
	٪٢٠,٨	٪١١,٩	٪٥٠,٣	٪١,٢٦	٪٦,٩	-	٪٢,٥	٪٠,٦٣	-	٪١,٨٩	-	٪١,٨٩	-	٪١,٢٦	٪١٠٠
١٤١٦هـ	٦٨	٩	٦٠	١	١٣	٣	٢	١	-	-	-	٢	-	١	١٥٧
	٪٤٣,٣	٪٥,٧	٪٣٨,٢	٪٠,٦٣	٪٨,٣	٪١,٩	٪١,٢	٪٠,٦٣	-	-	-	٪١,٢	-	٪٠,٦٣	٪١٠٠
١٤١٧هـ	٤٥	٢٣	٩٥	٢	٢٢	٢	٧	٧	١	-	-	١	-	١	٢٠٦
	٪٢١,٨	٪١١,٢	٪٤٦,١	٪٠,٩٨	٪١٠,٧	٪٠,٩٨	٪٣,٤	٪٣,٤	٪٠,٤٩	-	-	٪٠,٤٩	-	٪٠,٤٩	٪١٠٠
١٤١٨هـ	١٢	١٣	٤٣	٢	٧	-	٣	٣	-	١	-	٢	١	١	٨٧
	٪١٣,٨	٪١٤,٩	٪٤٩,٤	٪٢,٣	٪٨,٠	-	٪٣,٤	٪٣,٤٥	-	٪١,١٤	-	٪٢,٣	٪١,١٤	٪١,١٤	٪١٠٠
١٤١٩هـ	١١	٩	١٢	١	٣	-	-	-	-	-	-	١	١	-	٣٧
	٪٢٩,٧	٪٢٤,٣	٪٣٢,٤	٪٢,٧	٪٨,١	-	-	-	-	-	-	٪٢,٧	٪٢,٧	-	٪١٠٠
١٤٢٠هـ	٧٢	٥٦	٩٠	١٨	١٩	٢١	١٤	-	٩	١	-	٩	٣	٤	٣١٩
	٪٢٢,٦	٪١٧,٥	٪٢٨,٢	٪٥,٦	٪٥,٩	٪٦,٦	٪٤,٤	-	٪٢,٨	٪٠,٣	-	٪٢,٨	٪٠,٩	٪١,٣	٪١٠٠
١٤٢١هـ	٨٠	٩٨	١٣٣	٢٤	٢٥	٢٢	١٧	٤	٩	٩	-	٩	٦	٨	٤١٣
	٪١٩,٤	٪٢٣,٧	٪٣٢,٢	٪٥,٨	٪٦,١	٪٥,٣	٪٤,١	٪١,٠	٪٢,٢	٪٢,٢		٪٢,٢	٪١,٤	٪١,٩	٪١٠٠

المناطق كمايلي : ١ـ الرياض، ٢ـ الشرقية، ٣ـ مكة المكرمة، ٤ـ عسير، ٥ـ المدينة المنورة، ٦ـ القصيم، ٧ـ جيزان، ٨ـ تبوك، ٩ـ الحدود الشمالية، ١٠ـ نجران، ١١ـ القريات، ١٢ـ حائل، ١٣ـ الباحة، ١٤ـ الجوف.

والاحتيال حسب الجنسية والعمر على مستوى المملكة من عام 1400هـ إلى عام 1421هـ. في عام 1400هـ كان عدد المتهمين بارتكاب جرائم نصب واحتيال والمسجلون رسميا 69 متهما، 2%، 52 من غير السعوديين و 8%، 47 يحملون الجنسية السعودية. يبين الجدول أن نسبة المتهمين السعوديين للأعوام الثلاثة من عام 1401هـ حتى 1403هـ (8%، 55، 2%، 53، 5%، 62) أعلى من غير السعوديين. في عام 1404هـ كانت نسبة المتهمين من غير السعوديين (2%، 52) أعلى من السعوديين (8%، 47). لكن في عام 1405هـ و1406هـ ارتفعت نسبة المتهمين السعوديين (2%، 67، 0%، 68) مع انخفاض واضح في نسبة المتهمين غير السعوديين. بعد ذلك بدأت نسبة المتهمين غير السعوديين في الارتفاع واستمر ذلك حتى عام 1421هـ. يلاحظ من هذا الجدول أنه على الرغم من أن النسبة في الفترة ما بين 1407هـ حتى عام 1421هـ بين انخفاض وارتفاع، إلا أن نسبة المتهمين غير السعوديين كانت أعلى في جميع تلك السنوات من السعوديين. مما يتضح من تلك الإحصاءات أن عدد مرتكبي جرائم النصب والاحتيال من غير السعوديين قد أخذت في التزايد بشكل لافت للنظر من عام 1407هـ حتى عام 1421هـ إذا قورنت بالسعوديين حيث إن عدد مرتكبي هذه الجرائم من غير السعوديين (2363) من العام 1407هـ حتى 1421هـ يقترب من الضعف للجرائم التي يرتكبها السعوديون (1237)

أيضا، يوضح الجدول رقم (٣) عمر الجناة لمرتكبي جرائم النصب والاحتيال. يلاحظ أن أعداد البالغين المتهمين بارتكاب جرائم النصب

الجدول رقم (٣) يوضح خصائص الجناة لمرتكبي جرائم النصب والاحتيال حسب الجنسية والعمر على مستوى المملكة من عام 1400هـ حتى عام 1421هـ

السنة	عدد المتهمين	اجمالي الجرائم				جرائم النصب والاحتيال			
		سعودي		غير سعودي		بالغ		حدث	
١٤٠٠هـ	٦٩	٣٣	%٤٧.٨	٣٦	%٥٢.٢	٦٩	%١٠٠.٠	صفر	%٠.٠٠
١٤٠١هـ	٤٣	٢٤	%٥٥.٨	٢٩	%٤٤.٢	٤٣	%١٠٠.٠	صفر	%٠.٠٠
١٤٠٢هـ	٧٧	٤١	%٥٣.٢	٣٦	%٤٦.٨	٧٧	%١٠٠.٠	صفر	%٠.٠٠
١٤٠٣هـ	٨٠	٥٠	%٦٢.٥	٣٠	%٣٧.٥	٨٠	%١٠٠.٠		%٠.٠٠
١٤٠٤هـ	١١٥	٥٥	%٤٧.٨	٦٠	%٥٢.٢	١١٥	%١٠٠.٠		%٠.٠٠
١٤٠٥هـ	١٧٧	١١٩	%٦٧.٢	٥٨	%٣٢.٨	١٧٥	%٩٨.٩		%١.١
١٤٠٦هـ	٢٢٨	١٥٥	%٦٨.٠	٧٣	%٣٢.٠	٢٢٨	%١٠٠.٠		%٠.٠٠
١٤٠٧هـ	٢٦٦	١٣٠	%٤٨.٩		%٥١.١	٢٦٥	%٩٩.٦		%٠.٤
١٤٠٨هـ	٢٣٩	٩٣	%٣٨.٩		%٦١.١	٢٣٨	%٩٩.٦		%٠.٤
١٤٠٩هـ	٢٥٠	٧٧	%٣٠.٨		%٦٩.٢	٢٤٨	%٩٩.٢		%٠.٨
١٤١٠هـ	٢٨٦	٨٤	%٢٩.٤		%٧٠.٦	٢٧٦	%٩٦.٥		%٣.٥
١٤١١هـ	٢٣٠	٨٨	%٣٨،٣		%٦١.٧	٢٢٩	%٩٩.٦		%٠.٤
١٤١٢هـ	٢٩٣	٩٢	%٣١.٤		%٦٨.٦	٢٩١	%٩٩.٣		%٠.٧
١٤١٣هـ	٢٢٧	٧٨	%٣٤.٤		%٦٥.٦	٢٢٧	%١٠٠.٠		%٠.٠٠
١٤١٤هـ	٢١٨	٤٢	%١٩.٣		%٨٠.٧	٢١٧	%٩٩.٥		%٠.٥
١٤١٥هـ	٢٤٩	٧٩	%٣١.٧		%٦٨.٣	٢٤٩	%١٠٠.٠		%٠.٠٠
١٤١٦هـ	٢٣١	٤٧	%٢٠.٣		%٧٩.٧	٢٢٤	%٩٧.٠		%٣.٠
١٤١٧هـ	٣٤٨	٥٤	%١٥.٥		%٨٤.٥	٣٤٦	%٩٩.٤		%٠.٦
١٤١٨هـ	١٢١	٤٥	%٣٧.٢		%٦٢.٨	٧٨	%٦٤.٤		%٣٥.٦
١٤١٩هـ	٧٩	٣٤	%٤٣.٠		%٥٧.٠	٣١	%٣٩.٢		%٦٠.٨
١٤٢٠هـ	٢٦٩	١٢٧	%٤٧.٢		%٥٢.٨	٢٦٤	%٩٨.١		%١.٩
١٤٢١هـ	٣٣٩	١٦٧	٤٩.٢		%٥٠.٨	٣١٤	%٩٢.٤		%٧.٤

والاحتيال أعلى من أعداد الأحداث المتهمين بارتكاب هذه الجرائم من عام 1400هـ حتى العام 1421هـ باستثناء عام 1419هـ فقد كانت نسبة المتهمين من الأحداث أعلى من البالغين.

بعد عرض الإحصائيات الرسمية للدولة يمكن طرح سؤال غاية في الأهمية وهو هل أدت الصحافة ما عليها من واجب في تغطية جرائم النصب والغش والاحتيال وغيرها من الجرائم التي قد لا تقل أهمية عن الجرائم المسجلة في هذه الإحصائيات. لذلك تظهر الحاجة إلى صحافة تهتم بالجريمة في المجتمع أو كما يطلق عليها أبوزيد (1986م) الصحافة المتخصصة التي سيكون لها دور هام في توعية المجتمع من الفساد، وهذا يتطلب منح الفرصة للصحافة لتغطية حالات الانحراف والفساد في المجتمع.

٢ .٤ جرائم الاحتيال في النظام الجنائي السعودي

تنقسم الجرائم في الشريعة الإسلامية إلى ثلاثة أقسام: القسم الأول، جرائم الحدود، القسم الثاني، جرائم القصاص أو الدية، القسم الثالث، جرائم التعزيز (عودة، 1412هـ). القسم الأول يمثل الجرائم المعاقب عليها بحد وهي مقدرة من عند الله حقا له سبحانه وهي محددة معينة ليس لها حد أدنى ولا حد أعلى، ولا تقبل الإسقاط من الأفراد أو الجماعة. القسم الثاني هي الجرائم التي يعاقب عليها بقصاص أو دية، وهي عقوبات مقدرة حقا للأفراد وهي ذات حد واحد ليس لها حد أعلى وحد أدنى تتراوح بينهما، وللفرد (المجني عليه) أن يعفو عنها إذا شاء. القسم الثالث وهو مدار البحث في هذا الجزء من الدراسة فيعني «الأفعال التي نصت الشريعة الإسلامية على تجريمها دون أن تحدد لها عقوبة دنيوية مقدرة، أو الأفعال التي تركت الشريعة الإسلامية لأولي الأمر العقاب عليها وفقا لما يقتضيه صالح

الجماعة في كل زمان ومكان دون مخالفه لنصوص الشريعة ومبادئها العامة (الشاذلي، 1988هـ: هـ). لهذا فإن الشريعة الإسلامية تمنح ولي الأمر وسلطته القضائية حق إصدار الأنظمة والعقوبات الخاصة بجرائم التعزير بقصد تنظيم المجتمع والمحافظة عليه من أي مشاكل أو ظروف قد تطرأ عليه.

والمملكة العربية السعودية باعتبارها دولة تطبق الشريعة الإسلامية في شتى مجالات الحياة، وقد منحت ولي الأمر حق تفسير النصوص وفقا لنصوص الشريعة الإسلامية ومبادئها العامة. كان نتيجة ذلك أن أصدرت الدولة عدداً من الأنظمة لجرائم التعزير بعد تحديد عقوبات واضحة ومناسبة لها. من هذه الأنظمة نظام عقوبات لجرائم الرشوة واستغلال النفوذ، وجرائم التزييف والتقليد، وجرائم التزوير، وجرائم العدوان على المال العام، وجرائم الشيكات.

بناء على ذلك، قامت الدولة بتوزيع الاختصاصات لتنظيم وضمان تفعيل هذه الأنظمة. فالقضايا المتعلقة بالشيكات التي لا رصيد لها تنظر من قبل هيئة حسم المنازعات التجارية بوزارة التجارة التي أصدرت عام 1405هـ مجموعة المبادئ النظامية في مواد الأوراق التجارية لتكون في متناول الباحثين والدارسين والغرف التجارية والصناعية ورجال الأعمال (وزارة التجارة، 1405هـ). أيضا، تم تنظيم عمل هذه الهيئة بحيث لا تنظر في أي قضية شيك تجاوز ستة أشهر من تاريخ كتابة الشيك، لأن القضية بعد هذه المدة تكون من اختصاص المحاكم. أما قضايا الرشوة والتزوير فتنظر من قبل ديوان المظالم بعد التحقيق فيها من قبل الجهات المختصة كهيئة التحقيق والادعاء العام.

تظهر أهمية هذه الأنظمة الخاصة بجرائم التعزير لضمان احترامها وعدم التعدي أو التحايل عليها. إن الشريعة الإسلامية جعلت للثروة والمال مكانة كبيرة وشجعت الفرد على الكسب الحلال، لذلك يحرص

النظام الاقتصادي السعودي الذي يستمد نظمه من الشريعة الإسلامية على ضرورة تحصيل الثروة بالطرق والأساليب المشروعة والابتعاد عن الاستغلال والجشع والتحايل لضمان تحقق صالح الفرد والجماعة.

٢ .٥ النظرية الإعلامية والاتصال الجماهيري

للنظرية دور مهم لا يمكن تجاهله عند القيام بالدراسات العلمية، فمن خلال النظرية يمكن ربط الحقائق التي تساعد في كشف ماهية وأسباب الظواهر الاجتماعية. علاوة على ذلك، النظرية تسمح للباحثين الإجابة على الكثير من التساؤلات (Turner, 1991; Singleton, Straits, and Straits، 1993) بل إن كثيرا من العلماء يؤكدون أن أفضل النظريات هي تلك النظريات التي تكون قابلة للاختبار (Blalock, 1969; Gibbs, 1972; Dubin, 1978; Akers، 1997). وعلى أساسها يمكن أن توضع التنبوءات عن السلوك (بدر، 1998م أ).

علماء الإعلام يشيرون إلى عدد من النظريات عند الحديث عن علاقة الدولة بالمؤسسات الإعلامية في المجتمع. يذكر نجم (1998م) ثلاث نظريات، نظرية السلطة، نظرية الحرية، نظرية المسئولية الاجتماعية. نظرية السلطة تنظر إلى الفرد في المجتمع على أنه تابع يمكنه التطور والارتقاء إلى أعلى المراتب بتوجيه وعناية الدولة، والصحافة وفقا لهذه النظرية تخدم مصالح الدولة ولا يمكن لها نقد الجهاز السياسي والحكومي للدولة.

نظرية الحرية تنظر إلى الفرد والدولة نظرة تختلف عن نظرية السلطة فتنظر للفرد على أنه قادر على الاعتماد على نفسه ويمكنه بما لديه من قدرة التمييز بين الصواب والخطأ، وأن الفرد يجب ألا يثق في الدولة لكي لا تملي

عليه ما هو صواب وما هو خطأ، بل الصحافة هي التي تقوم بهذا الدور لمساعدة الأفراد في البحث عن الحقيقة بشرط ألا تتدخل الحكومة في سياسة الصحافة بل تكفل لها الحرية كي تستطيع تقديم الأدلة والحجج.

نظرية المسئولية الاجتماعية التي ظهرت كرد فعل للنتائج التي تركتها نظرية الحرية، والتطورات الاقتصادية والتكنولوجية في القرن العشرين. وفقا لهذه النظرية، أصبح أي فرد يمتلك رأس مال قادر على احتكار عدد من وسائل الإعلام، ويستطيع بعض الأفراد الذين يملكون وسائل الإعلام التأثير في آراء الآخرين وتوجهاتهم. نظرا لهذه العوامل المختلفة عبر العديد من رجال الإعلام والمصلحين الاجتماعيين في أمريكا عن مخاوفهم حيث انتهى الأمر إلى عقد لجنة حرية الإعلام عام 1947م. تؤكد هذه اللجنة أن الحرية متاحة لرجال الإعلام ولكن يجب إدراك أن كل حرية يقابلها مسئولية.

باحثون آخرون (نجم، 1998م) يستخدمون تقسيمات أخرى لنظريات الإعلام حيث يقسمونها إلى ثلاث نظريات هي الليبرالية، الشمولية، والمختلطة. فالليبرالية هي ما يميز المجتمعات الرأسمالية التي تعطي الصحافة قاعدة كبيرة من الحرية كي تساعد الناس في بحثهم عن الحقيقة. تحث هذه النظرية الناس على مقاومة دخول الحكومة ميدان الإعلام سواء عن طريق التملك أو عن طريق تقديم المعونات للصحف. النظرية الشمولية تنص على حرية الإعلام بالنسبة للمنظمات الشعبية وليس للأفراد. فوسائل الإعلام كما تراها النظرية الشمولية ملكية عامة تعبر عن مصلحة المجتمع وأهدافه. النظرية المختلطة هي ما يميز إعلام شعوب العالم الثالث. هذه النظرية نشأت في مجتمعات العالم الثالث عندما وجدت نفسها أمام نظامين كبيرين هما الرأسمالي والاشتراكي.

تعد وسائل الإعلام من وسائل الاتصال التي تحتاج إلى ثلاثة عناصر

لضمان النجاح، هذه العناصر هي المصدر والرسالة والهدف (بدر، ب1998م). فوسائل الإعلام يُنظر لها على أنها إحدى وسائل التعليم المهمة غير المباشر لأفراد المجتمع (Defleur 1970،). هذه الأهمية جعلت الباحثين يعنون بدراسة تأثير وسائل الإعلام. قام 1989) McQuailم) بعرض نتائج بعض الدراسات التي عنيت بدراسة تأثير وسائل الإعلام حيث أوضحت أهمية صحة المصدر المقتبس منه الموضوع وأهمية الموضوع بالنسبة للمستقبل ورأي واتجاه المستقبل بالنسبة للموضوع. يقول McQuail أن Kelman أجرى دراسة لتحليل التأثير الإعلامي وأشكاله وتوصل إلى وجود ثلاثة عوامل مهمة هي الطاعة التي تأتي إما طمعا في العطاء أو خوفا من العقاب وتحقيق الذات وهذا يأتي عندما يركز الإعلام على الاهتمامات الخاصة لكل فرد وأخيرا الخصوصية وهذا العامل يبرز عندما يشعر كل فرد في المجتمع بأن الإعلام موجه له بصفة خاصة بحيث يناقش مشاكله ويبحث له عن حلول. لم يقتصر الاهتمام بدراسة تأثير وسائل الإعلام على علماء الإعلام فقط، بل عني به علماء الاجتماع والنفس وغيرها من العلوم الأخرى.

يشير Defleur و 1981) Denniseم) إلى أن أهم النتائج التي توصل لها علماء الاجتماع وعلم النفس الاجتماعي وكان لها أثر غير مباشر في علاقة الفرد بالإعلام، يمكن تلخيصها في الجوانب الاجتماعية المتمثلة في القوة الاجتماعية التي تعتمد في الأصل على القيم والأفكار التي يؤمن بها أفراد المجتمع. ومن النتائج التقدير وذلك عندما تعنى الصحافة بنشر ما يحصل عليه الأفراد الناجحون من حوافز كي يصبحوا محل اقتداء الأفراد العاديين. من النتائج القوة التي تتحقق عن طريق الإعلام للأفراد وبالتالي ينعكس ذلك على المجتمع. دور الإعلام في إقناع الأفراد في تقبل قوانين الدولة وأفكارها وهي ما أطلق عليه القوة التشريعية.

كل ما ذكر يؤكد أهمية الإعلام. علاوة على ذلك وسائل الإعلام يمكن أن تؤدي دورا كبيرا في إحداث تغيرات في المجتمع. على الرغم من صعوبة قياس التغيرات مباشرة بسبب صعوبة إجراء الأبحاث التي تركز على تأثير الإعلام في المجتمع، إلا أن هناك بعض المهتمين بهذا الموضوع. بل تستخدم هذه الدراسات بشكل مقصود عندما تهدف الدولة إحداث تغييرات اجتماعية وثقافية ومعلوماتية مقصودة في المجتمع (McQuail 1981،).

أثبتت العديد من الدراسات (Festinger 1957،) أن جمهور الاتصال يتعرض للرسائل بشكل انتقائي، أي أن الجمهور يتعرض للرسالة التي تتفق مع ميوله وقيمه، وهو ما يؤكد أهمية تأثير الاتصال في مجال دعم الاتجاهات القائمة لدى الجمهور. يؤكد ذلك الدراسات التي افترضت وجود علاقة بين الرسالة الإعلامية وبين توجهات القارئ (Dijk, 1991; Vergeer at el، 2000) إن العمليات الانتقائية للرسائل الاتصالية تساعد على إحداث التغير في الاتجاهات بالنسبة لأفراد المجتمع ذلك، لأنهم يتعرضون لوسائل الإعلام ويتأثرون بها بشكل فردي (Bittner 1980،). لكن هذه العمليات الانتقائية تتوقف عن العمل إذا تعرض الفرد لضغوط متعارضة (Klapper 1960،).

يؤكد بدر (1998م) أن الرسالة تحتل مكانا محوريا في عملية الاتصال، لذلك يعنى الباحثون في مجال الإعلام بتحليل الرسالة وكلماتها، لأنهم سوف يستدلون على أشياء كثيرة ذات علاقة بذكاء المصدر وقدراته. كما أن للرسالة تأثيرا متوقعا يختلف من شخص لآخر وذلك طبقا لدرجة فهمها ودرجة قدرتها على جذب الجمهور إليها وإثارة اهتمامه بمحتواها، وهذا ما جعل الدارسين يعنون بتحليل أثر الرسالة من أجل التعرف على مقدار فاعليتها في تغيير الاتجاهات أو تعديلها.

من خلال ما تم عرضه، يمكن التأكيد على حقيقة لا جدال فيها هي أن الجمهور هو حجر الأساس في عمليات الاتصال الشخصي والجماهيري على حد سواء، ومن أجل الجمهور يعمل المصدر ووسائل الاتصال. لذلك تعد دراسة الجمهور من أهم الموضوعات التي يركز عليها علماء الاتصال وذلك لضمان نجاح وتطور عمليات الاتصال.

ففي مجال الاتصال الخاص بجرائم النصب والغش والاحتيال، يتطلب الأمر الربط بين قضايا الاحتيال ووسائل الاتصال المستخدمة وبين الجمهور المستهدف. وهذا بالتالي يستوجب معرفة الخصائص العامة للجمهور في حالة استخدام الاتصال الشخصي، لأن ذلك يساعد بشكل إيجابي في تصميم الرسالة المناسبة واختيار الوسائل الأكثر تأثيرا وفعالية. لهذا يجب التمييز بين الاتصال الشخصي والجماهيري. يشير Wright) 1978م) إلى أن جمهور وسائل الاتصال الجماهيري يتميز بزيادة الحجم وهذا عكس جمهور الاتصال الشخصي. كذلك يميل جمهور وسائل الإعلام إلى عدم التجانس حتى مع وجود وسائل إعلامية تعنى بجمهور معين والسبب أن أفراده يختلفون باختلاف مستوياتهم التعليمية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية. أيضا، يتميز جمهور الاتصال الجماهيري بغياب التواصل الاجتماعي، لأنهم بعيدون عن بعضهم ومنعزلون بسبب فقدان القدرة على التوحد أو الدخول في تنظيمات اجتماعية متماسكة (عبدالحميد، 1993م).

أما مميزات جمهور الاتصال الشخصي وفقا لـ Grunig) 1971م) فهو صغير الحجم بالمقارنة مع جمهور الاتصال الجماهيري لذلك فالرسالة التي تأتي عبر قنوات الاتصال الجماهيري تصل إلى أضعاف الجمهور الذي يستقبل قنوات الاتصال الشخصي. من ميزات جمهور الاتصال الشخصي أن القائم بعملية الاتصال يعرفه لتجانسه وصغر حجمه ولأن الرسالة موجهة

له بطريقة عمدية، عكس القائم بالاتصال في الاتصال الجماهيري الذي لا يمكنه في كثير من الأحيان معرفة الجمهور الذي ينقل له الرسالة. كذلك الاتصال الشخصي يساعد على التفاعل بين الجمهور والقائم بالاتصال، وهذا يعود أيضا لعدم وجود انفصال زمني أو مكاني بين الجمهور والقائم بعملية الاتصال.

بعد هذا العرض يمكن الاستفادة من الاتصال الجماهيري والشخصي لتحقيق التأثير والأهداف المرجوة. فالاتصال الجماهيري أكثر سرعة وفاعلية ذات أثر واضح عند استخدامه في نشر المعلومات التي تتعلق بالقضايا المهددة لأمن المجتمع، أما الاتصال الشخصي فيمكن ملاحظة فاعليته وأثره في مجالات مثل تغيير الاتجاهات وسبب ذلك يعود إلى التفاعل بين القائم بعملية الاتصال والجمهور. لذلك يمكن الاستفادة من عمليات الاتصال لتوعية أفراد المجتمع بجرائم النصب والاحتيال مع وجوب التفريق بين جمهور الاتصال الشخصي والاتصال الجماهيري. لذلك وحفاظا على الجهود من الضياع، يجب على القائمين بحملات التوعية أن يأخذوا شرائح الجمهور في الاعتبار. فإذا ما كانت حملة التوعية بجرائم الاحتيال تستهدف الحد من احتيال شركات الائتمان على فئة الشباب وإغرائهم فإنه ينبغي توجيه محتوى الحملة إلى هذه الفئة التي تربطها علاقة وثيقة بقضية بطاقات الائتمان.

٢ . ٦ النظرية الاجتماعية وجرائم الاحتيال

لقد شعر علماء الاجتماع ومنذ وقت بعيد بأهمية دراسة الجريمة وأسبابها لكونها ظاهرة اجتماعية لا يخلوا منها أي مجتمع. وكان ذلك أحد أهم الأسباب لظهور علم اجتماع الجريمة الذي يعد فرع من فروع علم الاجتماع

يهتم بدراسة الانحراف والجريمة ساعيا وراء فهم العوامل الاجتماعية المؤدية إلى حدوثها والتوصل إلى قوانين تفسر السلوك الإجرامي. يشير دوركايم إلى أنه كلما ضعفت الجماعة التي ينتمي لها الشخص كان ذلك سببا في عدم الاعتماد عليها كما هو في السابق، لذلك يبدأ بالاعتماد على نفسه بحيث لا يعترف بأنظمة المجتمع الذي يعيش فيه (Hirschi 1969،).

ولسنا بصدد عرض جميع النظريات المفسرة لأسباب الجريمة، لكن وبشكل مختصر سيتم عرض بعض هذه النظريات. تؤكد نظرية الضبط الاجتماعي أن الجريمة ما هي إلا نتاج اختلال أو غياب وسائل الضبط الاجتماعي الفاعلة (Hirschi 1969،). وتشير نتائج دراسة أجريت على سجناء الحق الخاص في عدد من مدن المنطقة الشرقية سبق لهم دخول السجن وقاموا بتكرار ممارستهم في إهدار أموال الغير، والسبب كما يرون يعود إلى القصور في الإجراءات التي تنظم العمل التجاري وعدم وجود العقوبات الرادعة التي تضمن عدم التحايل عليها (الفلاج، 1415هـ).

يرى أنصار نظرية التوتر الاجتماعي أن الجريمة من نتاج المجتمع وذلك عندما تكون هناك معوقات ونقص في الفرص الوظيفية والتعليمية بحيث تكون سببا في منع الأشخاص من تحقيق أهدافهم بالطرق النظامية المشروعة فيلجأون للطرق المنحرفة (Cohen 1955،). يشير Parkin (1993م) إلى وجود علاقة بين البطالة والجريمة، فمع ارتفاع معدلات البطالة ترتفع معدلات الجريمة خاصة جرائم الاحتيال. ومن النظريات الأخرى نظرية الاختلاط التفاضلي التي تعتمد على أن الجريمة سلوك متعلم يتم من خلال عملية الاتصال والتفاعل مع الآخرين (Sutherland and Cressey 1978،). وهذا يتم من خلال عملية التنشئة الاجتماعية التي تعد «عملية تعليمية وحصيلة مترتبة على النقل الرسمي وغير الرسمي» (خليفة، 1410هـ: 124).

إن جريمة الاحتيال كما يعرفها صالح (1996 : 160) «فعل ادعائي كاذب معزز بمظاهر خارجية يمارسها المحتال لكي يتم له الاستيلاء على مال الغير» أما بابينو (2001) فينظر إلى الاحتيال على أنه عمل متعمد يتضمن استعمال الخداع لحيازة شكل من أشكال المنفعة أو سلطة بحيث يؤدي إلى إلحاق الضرر والخسارة المالية بالحكومة أو المنظمة والأفراد الذين يتعامل معهم. أيضا هرجه (1991) يقدم تعريف للاحتيال (النصب) على أنه الاستيلاء علي شيء مملوك عن طريق استخدام الأساليب الاحتيالية بهدف تملك ذلك الشيء دون وجه حق.

ويشير العمر (1425هـ) إلى أن علماء الجريمة استطاعوا تحديد عدد من الصفات التي تمثل اختلافات شخصية تحدد ملامح المحتال في سلوكه الاجتماعي بحيث تميزه عن غير المحتال. من هذه الصفات: الأخلاق المتدنية التي تفتقر لقاعدة رصينة، والمحتال لديه قابلية لتبرير سلوكه المتناقض، وعند التعامل مع الآخرين يتميز المحتال بالتقلب في الرأي والمواقف، ويفتقر المحتال إلى الاستقرار والثبات النفسي ولديه دائما الرغبة في كسر القانون السائد، ومعظم المحتالين لديهم خلفية إجرامية ومخالفات مالية وخروقات قانونية في السجل المالي. أيضا، يؤكد العمر (1425هـ: 11) أن الاحتيال «دور اجتماعي مفتعل يمارسه فرد لا يمتلك الاستقامة أو الأمانة الشخصية لكي يحصل على ملك لا يمتلكه» ويتطلب تنفيذ هذا الدور تفاعلاً مباشراً (وجها لوجه مع الآخرين) وغير مباشر (كالبريد، أو الإعلانات التجارية، أو وسائل الإعلام المرئية أو المقروءة والمسموعة) بين المحتال والضحية.

خلاصه القول واعتماداً على ما سبق تعد جريمة الاحتيال من الجرائم الخطيرة التي يجب على المجتمع التنبه لها، ذلك لأن المجرم المحتال قد يستخدم الحيلة في كل ما هو متاح له من وسائل مشروعة وغير مشروعة

لتحقيق أهدافه. فالمجرم المحتال لا يتورع عن إصدار شيكات بلا رصيد أو تزوير الوثائق الرسمية أو انتحال صفة الغير من أجل تحقيق أهداف غير مشروعة أو استخدام الوسائل التكنولوجية كالانترنت أو بطاقات الائتمان المزورة أو المسروقة للاعتداء على ممتلكات الآخرين دون وجه حق.

٧.٢ دور الهيئات الحكومية والخاصة في التعامل مع جرائم الاحتيال

بعد عرض الإحصاءات والتعرف على حجم هذا النوع من الجرائم وخصائص مرتكبي جرائم النصب والاحتيال ومناقشة النظريات ذات العلاقة يمكن مناقشة دور الهيئات الحكومية أو الخاصة في التعامل مع جرائم الاحتيال. يشير الثنيان (1426هـ) إلى أن الوسائل القانونية الضابطة للتجارة باهظة الثمن، لهذا تتجه المؤسسات لاختيار الوسائل الأقل تكلفة. إن وجود سيولة مغرية في البلد سارع في تنمية حالات النصب والاحتيال، لذلك فحصيلة عمليات النصب والاحتيال المسجلة رسميا تعدت خمسة مليارات ريال حتى الآن وهي قابلة للزيادة (الثنيان، 1426هـ). يمكن التأكيد اعتماداً على ما سبق، إن عمليات النصب والاحتيال ما كانت لتنمو بهذا الحجم لو لا ضعف البناء القانوني للاستثمار.

إن جرائم النصب والاحتيال في الوقت الحاضر تتنوع وتتعدد وتأخذ أشكالا وصورا كثيرة. من هذه الجرائم التزوير لأغراض النصب والاحتيال وكتابة الشيكات بدون رصيد وبيع الأراضي صوريا وانتحال شخصيات تجارية وتقليد السلع الأصلية والغش في الوقود والتستر التجاري والاحتيال في تجارة بطاقات سوا والجرائم الالكترونية والاحتيال المؤسساتي والغش والاحتيال في التجارة الدولية والنقل البحري وغسل وتبييض الأموال

والتحايل في عمليات استقدام العمالة والتأمين وغير ذلك من الجرائم التي لا يمكن إحصاءها لكثرتها وتنوعها.

لقد أصبحت جرائم النصب والاحتيال وحوادث الغش الدولي ظاهرة خطيرة تهدد التجارة المحلية والدولية، لذلك أصبحت قضية حماية المواطنين من عمليات النصب والاحتيال من أهم القضايا على المستويين الداخلي والخارجي بل أصبحت من الأوليات عند كثير من الدول لمواجهة هذا النوع من الجرائم وذلك من خلال الوزارات و الهيئات المتخصصة في ذلك. لذا عملت الدول على مكافحة جرائم الاحتيال والغش التجاري بمختلف الوسائل المتاحة.

يقدر إجمالي خسائر الاقتصاد العالمي من الغش التجاري بحوالي 800 مليار دولار أمريكي عام 1998م (عرفة، 1422هـ). أما مقدار الخسائر التي تقع بسبب الغش والاحتيال البحري فقط فتقدر بثلاثة عشر (13) مليار دولار أمريكي (الحجيلان، 1409هـ). ويبدو من هذه الأرقام مدى خطورة عمليات الغش والاحتيال الدولي على دول العالم النامي. يشير فهمي (1410هـ) إلى أن الأرقام الحقيقية أضخم من تلك التي سجلت في تقرير المكتب البحري الدولي، لأن هناك عشرات الحالات من حوادث الغش والاحتيال لا يبلغ عنها المجني عليهم. فمع العولمة يتوقع الكثير من الخبراء الاقتصاديين زيادة جرائم الغش والنصب والاحتيال. إن ما يقلق الأنظمة في الوقت الحاضر هو كيفية السيطرة على جرائم النصب والاحتيال بعد الانفتاح على العالم وظهور الأسواق المفتوحة (عرفة، 1422هـ).

كان نتيجة ذلك، تصدي الدول لجرائم الاحتيال بجميع الوسائل المتاحة. في المملكة على سبيل المثال بذلت الجهود من أجل التصدي لمكافحة الغش التجاري حيث تم إصدار الأنظمة التي تقرر عقوبات رادعة

للمخالفين. ففي عام 1381هـ صدر المرسوم الملكي رقم (45) بإنشاء نظام لمكافحة الغش التجاري حيث تضمن هذا النظام بيان مفصل لحالات الغش التجاري المعاقب عليها، «كما تضمن بيان الجهات المختصة بضبط المخالفات والتحقيق فيها وإصدار قرارات العقوبة وغير ذلك من الأحكام الموضوعية والإجرائية المتعلقة بالغش التجاري» (موسى، 1399هـ: 160). في عام 1404هـ صدر المرسوم الملكي رقم (م/ 11) بإنشاء نظام جديد لمكافحة الغش التجاري ليحل محل النظام القديم (الحجيلان، 1409هـ). بعد ذلك صدرت اللائحة التنفيذية لهذا النظام بموجب قرار وزير التجارة رقم (1327) وتاريخ الأول من جمادى الثانية 1405 والذي يحدد طرق وإجراءات مكافحة الغش والخداع (سالم، 1407هـ). وكان قد صدر قبل ذلك المرسوم الملكي بالموافقة على نظام العلامات التجارية رقم (م/ 5) وتاريخ 4 جمادى الأولى 1405هـ (سالم، 1407هـ). على الرغم من أن إصدار هذه الأنظمة قد ساعد في الحد من حالات الغش التجاري محليا إلا أن أساليب النصب والاحتيال والغش الدولي تتطور وتتغير ومازالت ظاهرة مستشرية في أنحاء العالم ويتعرض لها كثير من رجال الأعمال. لذلك كلما انكشف أمر حيلة معينة من حيل الغش لجأ المحتالون إلى وسائل وطرق أخرى متعددة وذلك للإيقاع بضحاياهم من المستوردين (سالم، 1407هـ). وهذا يتطلب عملاً مستمراً وجهداً متواصلاً لحماية المواطنين والمستثمرين من وسائل المحتالين.

يؤكد المعمر (2005م) أن مشاهد وصور الغش والاحتيال التجاري خاصة فيما يتعلق بتسويق البضائع أكثر من أن تحصى. ذكر المعمر عدداً من المشاهد والصور التي يستخدمها أصحاب السلع لترويج بضائعهم. من هذه الصور ما يظهر في وسائل الإعلام المتنوعة حيث نرى كثيراً من المنتجات والسلع تخرج بصورة توحي للمتلقي أنها ذات مصداقية وتستند

إلى أسس علمية ونظامية وهي في الواقع عكس ذلك. أيضا، هناك بعض المنتجين الذين يعرضون سلعة على أنها تشتمل على خصائص معينة أو أنها لا تسبب ما يخشاه المستخدم، لكنها خلاف ذلك حيث لا تستند إلى إثبات علمي رسمي مستند إلى معايير متعارف عليها، لأن معظم هذه الشركات التي تتعمد الغش تستخدم الاحترافات اللغوية في التلاعب بالكلمات والنصوص معتمدة في ذلك على مستشارين قانونيين يضمنون عدم ملاحقتهم قانونيا.

يؤكد سالم (1407) بأنه مع الكم الهائل من البضائع والمنتجات التي تطرح على المستهلك في الأسواق، اختلط الأمر عليه فلم يعد قادرا بشكل كاف على التمييز الدقيق بين الأنماط المختلفة لسلعة واحدة. فكان ذلك من العوامل التي ساعدت على ظهور الغش والخداع والاحتيال حيث بدأ تقليد وتزوير العلامات التجارية لبعض الأصناف ذات الشهرة العالمية.

يكشف التقرير النصف سنوي الصادر عن الإدارة العامة لمكافحة الغش التجاري بوزارة التجارة والصناعة الذي نشرته جريدة الشرق الأوسط (2004م، 9469) أن الإدارة تمكنت خلال النصف الأول من عام 1424هـ من إتلاف 2568 طناً من المواد الغذائية المغشوشة، إضافة إلى نحو 1.42 مليون وحدة غذائية وسلع استهلاكية غير صالحة للاستهلاك أو الاستخدام الآدمي. وذكر التقرير أنه تم إحالة 56 قضية للجان الفصل في قضايا الغش التجاري. كما تضمن التقرير عرضا لنتائج أعمال هيئات ضبط الغش التجاري بجهاز الوزارة وفروعها بمناطق ومحافظات السعودية في مجال تطبيق نظام مكافحة الغش التجاري، ونظام المعادن الثمينة والأحجار الكريمة، ونظام العلامات التجارية، ونظام المعايرة والمقاييس ونظام الوكالات التجارية ونظام البيانات التجارية. فشملت الجولات الرقابية لهيئات ضبط الغش التجاري خلال فترة التقرير 76647 منشأة تجارية تزاول نشاط بيع وتصنيع المواد الغذائية

والسلع الاستهلاكية. وتم تفتيش 5452 محلا ومشغلا للمعادن الثمينة والأحجار الكريمة وإحالة سبع قضايا للجان الفصل في مخالفات المعادن الثمينة والأحجار الكريمة، كما تم معايرة 2151 محطة وقود وتبين عدم مطابقة 569 مضخة للمعايير النظامية. كذلك تم فحص ومعايرة 1417 ميزانا وتبين مطابقتها للوزن النظامي العشري. ويشير التقرير إلى تلقي إدارة الغش التجاري 779 شكوى تتعلق بتقليد علامات تجارية لسلع مشهورة، ونحو 420 شكوى تتعلق بعدم توفر قطع الغيار أو الصيانة أو عدم الالتزام بالضمان للسيارات والإطارات والأجهزة الكهربائية. أيضا، يشير التقرير إلى أن وزارة التجارة دققت في 1568 ترخيصا بالإعلان عن تخفيضات تجارية وتنظيم مسابقات تجارية، وقامت خلال هذه الفترة بزيارات ميدانية للتفتيش على 1098 مصنعا سحبت خلالها 5069 عينة من المواد الغذائية والسلع الاستهلاكية الأخرى للتحقق من مطابقتها للمواصفات والمقاييس السعودية، وتم إتلاف 64345 عبوة مخالفة. وأشار التقرير إلى تعاون الوزارة مع مصلحة الجمارك الذي أسفر عن منع دخول الكثير من السلع المستوردة المقلدة لعلامات تجارية معروفة أو التي تبين وجود غش تجاري فيها. وفي نقلة جديدة لوزارة التجارة والصناعة السعودية التي من المتوقع أن يكون لها أثر فاعل في مكافحة الغش والاحتيال فيما يتعلق بالسلع المغشوشة وتقليد العلامات التجارية من المتوقع صدور قانون يمنح المبلغين 25 في المائة من الغرامات التي تصدرها وزارة التجارة والصناعة السعودية بحق المخالفين (الشرق الأوسط، 2004م، 9421).

من جرائم الاحتيال استغلال التأمين من قبل المؤمن والمؤمن له في عمليات الاحتيال من أجل الحصول على حق غير مشروع. ففي حالات كثيرة يستخدم المؤمن له الحيلة في تعمد تحقيق الخطر وذلك للحصول على

التعويض الذي عادة يكون أكبر من الضرر الذي يلحق بالمؤمن له (سالم، 1412هـ). تشير الشرق الأوسط (2004م، 9454) أن من أسباب تعثر شركات التأمين في تسديد التعويضات التأمينية هو اكتشاف حالات غش واحتيال من أجل الحصول على قيمة التعويضات. كذلك اتساع القاعدة التأمينية بين أفراد المجتمع أسهم في وجود بعض العمليات الاحتيالية من طرف بعض المؤمنين، الأمر الذي كبد الشركات التأمينية خسائر مالية فادحة. يؤكد ذلك أنه في شركة واحدة وفي نصف عام فقط تم اكتشاف أكثر من 250 حالة غش واحتيال في تأمين السيارات والرخصة (الشرق الأوسط، 2004م، 9359). وفي حالات أخرى يكون الاحتيال من طرف شركات التأمين خاصة شركات التأمين غير المرخصة وذلك عندما ترفض هذه الشركات دفع التعويضات المستحقة عليها بموجب بطاقات تأمين الرخصة التي أصدرتها (الرياض، 1426هـ، 13448).

من جرائم الاحتيال كتابة شيك دون رصيد أو عملية تزوير الشيكات. فالشيك هو «أمر كتابي من صاحب الحساب إلى البنك بدفع مبلغ معين لشخص معين أو للمودع نفسه عند الطلب» (فؤاد، 1406هـ: 28). فعلى الرغم من أن الشيك يستخدم للتقليل من خطر السرقة والتلف وتسهيل المعاملات التجارية، إلا أن المحتالين استغلوا هذا للنصب وسرقة أموال الآخرين دون وجه حق حيث يستطيع أي شخص أن يفتح حسابا في بنك حسب الحد الأدنى للقيمة التي يحددها البنك لفتح الحساب حسب التعليمات التي يسير عليها البنك ومن ثم يصبح من حق العميل أن يتسلم دفترا للشيكات (الجهني، 1404هـ). وبهذا يستطيع الشخص استغلال الشيك في غير محله. والجرائم المتعلقة بالشيك كثيرة جدا، فمشكلة الشيكات بدون رصيد والشيكات المزورة أصبحت مرتبطة ارتباطا وثيقا

بتقدم الدول اقتصاديا واعتماد مواطني هذه الدول على البنوك والشيكات في معاملاتهم اليومية (فؤاد، 1406هـ). نتيجة لذلك أصدرت الدول أنظمة خاصة تنظم عملية الأوراق التجارية والنظام المصرفي. في عام 1383هـ صدر المرسوم الملكي رقم 37 بإنشاء نظام للأوراق التجارية ومن بينها الشيك. لذلك وفي مناسبات كثيرة صعدت وزارة التجارة من لهجة تحذيرها للمواطنين والمقيمين بعدما لوحظ قيام بعض الأفراد بإصدار شيكات بدون رصيد أو بتاريخ مؤجل رغم ما نص عليه نظام الأوراق التجارية من تجريم لهذه الأعمال وتقرير عقوبات صارمة تتفاوت حسب جسامة المخالفة (جريدة البيان، 1999م).

يشير الجهني (1404هـ) إلى الحديث الذي أدلى به وكيل وزارة التجارة في مؤتمر رجال الأعمال الذي عقد في الظهران عام 1404هـ حيث أكد على صعيد حماية الثقة بالأوراق التجارية بأنه تم تكوين اللجان المختلفة في المدن الرئيسية لمتابعة احترام الشيك والسندات. فنظرت لجان الأوراق التجارية خلال ثلاثة أشهر في حوالي 667 قضية شيك بدون رصيد بأكثر من 407 مليون ريال، وأصدرت 300 قرار منها 134 قرارا بالسجن والغرامة بقيمة بلغت 559، 036، 206 ريال سعودي.

من الوسائل الحديثة التي يستخدمها المحتالون ويكون المواطن ضحيتها البطاقات الائتمانية خاصة تلك التي يتم إصدارها عن طريق شركات الانترنت. لذلك تحذر مؤسسة النقد السعودية المواطنين باستمرار من أن يكونوا ضحية للنصابين والمحتالين (الشرق الأوسط، 2002م، 8676 الشرق الأوسط، 2003م، 8958). ولخطورة جرائم بطاقات الائتمان يتعدى التحذير في بعض الأحيان المواطن العادي إلى رجال الأعمال الذين عادة يفتقدون الخبرة الكافية فيما يتعلق ببطاقات الائتمان (الشرق

الأوسط، 2002م، 8614). في 16 ابريل 2003م حذرت مصادر مصرفية سعودية رجال الأعمال من عمليات احتيال قد يتعرضون لها عبر بطاقات الائتمان (الشرق الأوسط، 2003م، 8905). أما فيما يتعلق ببطاقات الصراف فالأمر معقد للغاية بعد ظهور قراصنة هذا النوع من البطاقات. لهذا أصبحت البنوك والمؤسسات المصرفية في حاجة ماسة لحماية عملائها من سرقة أموالهم عن طريق البطاقات المزورة. والحل كما يراه الخبراء إصدار بطاقات صراف آلي ذكية تشتمل على الأوصاف البيولوجية الفارقة للأفراد التي تعتمد على بصمة الإصبع وقرنية العين لتحل محل أرقام التعريف الشخصية (أي أم أيه إنفو، 2003م). يشير أحد المديرين الإقليميين لشركة ساجيم الفرنسية إلى أن أجهزة الصراف الآلي التابعة للبنوك لن تكتفي بطلب الرقم السري كما هو اليوم بل ستتحقق من هوية المستخدم من خلال بصمة اليد أو بصمة العين وذكر أن منطقة الشرق الأوسط بأكملها يجب أن تتجه لاعتماد هذه التقنية، لأن البنوك فيها تتعرض لعمليات قرصنة مستمرة إلا أنها لا تخرج للعلن (أي أم أيه إنفو، 2003م).

أما على المستوى الدولي فيواجه كثيرا من رجال الأعمال فخ ممارسات الاحتيال من قبل أصحاب السفن والبواخر (التجارة، 1407هـ). قدم الحجيلان (1411هـ) عدداً من صور الغش والاحتيال البحري. منها على سبيل المثال، وصول البضاعة تالفة أو ناقصة أو ذات صلاحية منتهية أو غير صالحة للاستعمال الآدمي أو مشبعة بالإشعاع الذري أو تحتوي على شحم الخنزير أو تأتي من بلد مقاطع اقتصاديا بعد تزوير شهادة المنشأة. أيضاً، من صور الاحتيال البحري تظاهر مالك السفينة بوجود خلاف بينه وبين مستأجريها بحجة الاستيلاء على ما فيها من بضائع بقرار من إدارة الميناء بحجة تسديد الرسوم المستحقة عليها. هذه بعض أنواع وصور الاحتيال

البحري وهذا فيه نوع من الاستيلاء على حقوق الآخرين بطرق غير مشروعة (عاشور، 1405هـ).

كذلك وعلى المستوى الدولي تأتي جريمة غسل الأموال فهي جريمة العصر كما يصفها القسوس (2002م). وتعرف هذه الجريمة بأنها «كل معاملة مصرفية هدفها إخفاء أو تغيير هوية الأموال المتحصلة بطرق غير قانونية بغية إظهارها بأنها ناشئة عن مصادر شرعية خلافا لحقيقة مصدرها الجرمي» (سفر، 2001م، 122). وتحتاج هذه الجريمة لكي تنجز الكثير من المراحل والوسائل التي تستوجب استخدام الغش والاحتيال والتزوير في أحيان كثيرة. أهم هذه المراحل أجملها القسوس (2002م) كما يلي:

أولاً: مرحلة التوظيف والإيداع، أي عملية إدخال المال في النظام المالي والقانوني وذلك عن طريق التخلص من الأموال القذرة من خلال إيداعها في البنوك أو بشراء العقارات والذهب أو التحف النادرة أو بشراء الأسهم والسندات والشيكات السياحية إضافة إلى الدخول في مشاريع استثمارية داخل البلاد أو خارجها. وتعد هذه المرحلة هي الأصعب لكونها تتطلب أن تكون المصارف والمؤسسات المالية الطرف الأساسي فيها.

ثانياً: مرحلة التعتيم والتمويه أو الترقيد، هذه المرحلة تأتي بعد نجاح الغاسل (المحتال) في وضع أمواله غير الشرعية داخل النظام المالي للدورة الاقتصادية حيث يبدأ بعمل الكثير من الصفقات المالية المعقدة بهدف إخفاء معالم مصدر المال وإبعاده بقدر بحيث تصعب تتبع حركته من أجل منع كشف مصدره غير المشروع وذلك يتم عبر الأنظمة المصرفية المتساهلة حيث يبدأ الغاسل فتح حسابات مصرفية بأسماء أشخاص غير مشتبه بهم أو بأسماء

شركات وهمية.

ثالثاً: مرحلة الدمج أو الاستثمار في الاقتصاد المشروع، وهذه المرحلة تتميز بأنها أكثر علنية من المرحلتين السابقتين. في هذه المرحلة يتمكن الغاسل من دمج الأموال المغسولة في المؤسسات الاقتصادية العادية وإضفاء صفة المشروعية عليها بحيث تصبح ذات مظهر قانوني سليم مما يصعب اكتشاف أمرها.

إن خوف الدول من تزايد الأخطار الناجمة عن بقاء ظاهرة تبييض الأموال أو غسل الأموال خاصة مع اتساع العولمة وشمولها مختلف أشكال المعاملات المالية حيث تؤكد تقديرات بعض الهيئات المالية الدولية أن الحجم الكلي لهذه العمليات قد يصل إلى حوالي 5% من إجمالي الناتج العالمي التي تقدرها مجموعة العمل المالي الدولية ما بين 590 مليار دولار إلى 1،5 تريليون سنويا (سفر، 2003م)، وتقديرات دولية أخرى قالت بأن حجم غسل الأموال في عام 1991م بين 500 إلى 600 مليار، وقفزت التقديرات عام 1998م إلى 85،2 تريليون دولار سنويا (مركز البحوث والدراسات، 1424هـ)، وهذا بلا شك يعادل حجم اقتصاديات الكثير من البلدان الصناعية المتطورة. عليه، بدأت دول العالم خاصة الدول الصناعية حشد كل طاقاتها لمكافحة هذه الجريمة. المملكة العربية السعودية من هذه الدول التي بدأت الحرب على هذه الجريمة وتبيان آثارها الاقتصادية والاجتماعية. فالمملكة تنظر إلى هذه الجريمة على أنها من أخطر الجرائم وأكثرها تعقيدا (مركز البحوث والدراسات، 1424هـ). لهذا بدأت المملكة ممثلة في مؤسسة النقد العربي السعودي بعقد الندوات التي تعرف بالجرائم الاقتصادية واستضافة الخبراء من الدول الأخرى للاستفادة من تجاربها (سالازار، أ1993م)، والتعرف على دور البنوك المركزية في

مكافحة غسل الأموال (إيليس، أ1993م) وما هي العناصر الأساسية لنظام الإبلاغ عن المعاملات المشتبه فيها (إيليس، ب1993م) وما هي إجراءات التحقيق والإجراءات القضائية في شأن غسل الأموال (سالازار، ب1993م) والتعرف على تقنيات التحقيقات الحديثة (كوير، 1993م) وغير ذلك من الندوات المتعلقة بجرائم مثل غسل الأموال وتزييف العملات والاحتيال المصرفي.

أيضا، من جرائم الاحتيال جرائم الانترنت، خاصة الجريمة الاقتصادية. فقد تم استحداث أنماط جديدة للاحتيال بعد ظهور الشبكة العالمية وزيادة الترابط الالكتروني والاعتمادية المتزايدة على التقنية والاتصالات في تسيير الأعمال الاقتصادية (الرياض، 1424هـ: 12862). يمكن تقسيم جرائم الانترنت إلى جرائم تتعلق بمعطيات الحاسوب كإتلاف وتشويه البيانات والمعلومات وبرامج الحاسب والتلاعب في المعلومات المخزنة داخل نظم الحاسوب واستعمالها بشكل غير نظامي، وجرائم تتعلق بالشخصيات أو البيانات المتصلة بالحياة الخاصة، وجرائم ترتبط بحقوق الملكية الفردية لبرامج الحاسوب خاصة نسخ وتقليد البرامج والاعتداء على العلامة التجارية وبراءة الاختراع، وجرائم تتعلق بانتحال شخصيات غير شرعية على الانترنت بغرض الاستفادة من مكانة تلك الشخصيات لتسهيل ارتكاب الجريمة (الأسرة، 1426هـ، 151).

إن جرائم الإنترنت أصبحت أكثر تعقيداً وتمثل تحديا جديدا في عالم الجريمة خاصة مع الانفتاح والعولمة وتطور تقنيات الاتصال، فعصابات الإجرام استفادت في توظيف هذه التقنيات للتنصت والاحتيال على المصارف واعتراض بطاقات الائتمان وسرقتها واستخدامها غير المشروع، والابتزاز والسطو على البنوك إلكترونياً والتزوير والتزييف، والتهرب

الضريبي والاحتيال بالحاسب، وسرقة أرقام الهواتف والهواتف المزورة والمقلدة، وتدمير الحسابات البنكية، والوصول للمعلومات الأمنية الحساسة والأسرار التجارية والعسكرية وسرقتها وبيعها، واستخدام برمجيات التشفير لحماية النشاطات الإجرامية (الرياض، 1424هـ، 12862). ويزيد الأمر تعقيدا صعوبة التعرف على هوية الجاني في معظم الأحيان، وصعوبة محاكمة المجرم في حال اكتشافه، لأنه قد يكون في بلد آخر، وعدم وجود قوانين صارمة للحد من جرائم الانترنت.

٣ . الإجراءات المنهجية للدراسة

يعتمد تحديد العديد من الإجراءات المنهجية على الكثير من الخطوات السابقة، ذلك لأن الإجراءات المنهجية تتحدد في ضوء ما سبق بيانه في تحديد مشكلة الدراسة وفي ضوء ما تمت مراجعته من نظريات ودراسات سابقة.

٣ . ١ منهج الدراسة

بما أن موضوع الدراسة يركز على وصف ومعرفة الوضع الراهن للإعلام

الفصل الثالث

الإجراءات المنهجية للدراسة

السعودي المقروء لرصد نصيب جرائم الاحتيال فيه. فإن المنهج الذي يتفق مع هذه الدراسة هو المنهج الوصفي الذي يعتمد على الدراسة المسحية، والذي يساعد الباحث في الحصول على بيانات حول جرائم النصب والاحتيال التي نشرتها الصحافة السعودية. وتستخدم هذه الدراسة أسلوب تحليل المحتوى ذلك، لأنه يعد أنسب الأساليب المستخدمة في تحليل المعلومات الأولية الخاصة بموضوعات مثل جرائم النصب والاحتيال التي نشرتها الصحافة السعودية. يؤكد العساف (1409هـ) أن تحليل المحتوى يطبق على أي مادة مكتوبة أو مصورة، دواوين شعرية أو صحف ومجلات، إعلانات أو خطب، أو كتب وسجلات. . ويعرف تحليل المحتوى بأنه «أسلوب أو أداة للبحث العلمي يمكن أن يستخدمها الباحث في مجالات بحثية متنوعة وعلى الأخص في الإعلام لوصف المضمون الظاهر، أو المضمون الصريح للمادة المراد تحليلها، من حيث الشكل والمضمون تلبية للاحتياجات البحثية وطبقا للتصنيفات التي يحددها الباحث، بهدف استخدام هذه المعلومات بعد ذلك، إما في وصف هذه المادة، وإما لاكتشاف بعض الظواهر التي تنبع منها، بشرط أن تتم عملية التحليل وفق أسس منهجية، ومعايير موضوعية، وأن يستند الباحث في جمع المعلومات وتحليلها إلى الأسلوب الكمي بصفة أساسية» (البكر، 1424هـ، 176-177).

٢.٣ مجتمع وعينة الدراسة

الأصل في الدراسات العلمية أن تطبق على جميع أفراد مجتمع الدراسة لأن ذلك يضمن نتائج صادقة ودقيقة، لكن يلجأ الباحث لاختيار عينة وذلك إذا تعذر دراسة المجتمع بسبب كثرة عددهم (العساف، 1409هـ). ونظرا لكبر حجم مجتمع الدراسة حيث يصل إلى مجموع الصحف السعودية،

فقد تم اختيار ثلاث صحف باستخدام الطريقة العشوائية البسيطة وذلك بعد تقسيم مجتمع الدراسة إلى ثلاث وحدات، صحف المنطقة الوسطى وصحف المنطقة الغربية والصحف السعودية التي تصدر من الخارج. أما المنطقة الشرقية والمنطقة الجنوبية فقد تم اختيار الصحف الصادرة بالطريقة العمدية لأنها الصحف الأساسية الصادرة في هذه المناطق.

بعد تحديد الصحف من مجتمع الدراسة، تم استخدام العينة العشوائية المنتظمة باستخدام أسلوب الدورة Rotation، وهذا الأسلوب يضمن للباحث عدم تكرار التواريخ والأيام ويحقق الكثير من المزايا حيث يعطي فرصاً متساوية لجميع أيام الصدور (عبدالحميد، 1993م). كذلك هذا الأسلوب يساعد الباحث لأن تكون العينة ممثلة للمجتمع الأصلي، خاصة وأن هذا المجتمع معروف ويمكن تحديده (بدر، 1998م). بعد اختيار الأعداد من عينة الدراسة، تم اختيار جميع موضوعات جرائم النصب والاحتيال التي ظهرت في الصحف التي تم اختيارها لعام 2004م. أما الأعداد التي تم اختيارها من كل صحيفة فقد وصل إلى 70 عددا أي بنسبة 5%، 20 من المجموع الكلي للصحف الصادرة لكل صحيفة. وبذلك يصبح مجموع عينة الدراسة 350 عددا من أصل 1825 عددا. أما بالنسبة للإطار الزمني فقد كان من 1 يناير 2004م حتى 31 ديسمبر 2004م.

٣ .٣ تصميم أداة الدراسة

بعد تحديد العينة الخاضعة للدراسة تم مراجعة بعض الأدبيات والدراسات ذات العلاقة بدراسة تحليل المحتوى للوصول إلى تصميم وتصنيف مواضيع الدراسة لتحقيق الهدف المنشود وتقديم إجابات وافية ودقيقة لتساؤلات الدراسة. عند تصميم الأداة تم التأكد من أن هذه الفئات

المصنفة مستقلة بحيث لا تقبل التصنيف مرة أخرى تحت غيرها من الفئات (عبدالحميد، 1993م).

إن الهدف الأساسي من تصميم الأداة الوصول إلى نظام كمي لوحدات المحتوى وفئاته بطريقة منتظمة تعيد بناء المحتوى في شكل أرقام وأعداد، ومن خلال المعالجة الإحصائية يمكن الوصول إلى نتائج كمية دقيقة تستطيع الإسهام في إيجاد تفسيرات مناسبة وإجابات لأسئلة الدراسة (عبدالحميد، 1993م). أما وحدات القياس المستخدمة في هذه الدراسة فهي على النحو التالي:

أولا: فئات ماذا قيل؟ وتنقسم إلى عدد من الفئات على النحو التالي:

١ ـ فئات الموضوع: وهذه الفئة تحاول التعرف على الموضوعات الرئيسية والفرعية التي عالجتها الصحف السعودية.

٢ ـ الجمهور المستهدف: هذه الفئة تستخدم في التعرف على الجمهور الذي يوجه إليه المحتوى.

٣ ـ الإطار الجغرافي: وتستخدم هذه الفئة في الكشف عن اهتمام الصحافة السعودية بجرائم النصب والاحتيال التي تقع في مناطق جغرافية مختلفة.

٤ ـ مصادر الاستشهاد: هذه الفئة تستخدم للتعرف على المصادر التي استخدمها الكاتب لإقناع الآخرين بأفكاره.

٥ ـ المصدر: تستخدم هذه الفئة للتعرف على المصدر الذي تنسب إليه مادة المحتوى.

٦ ـ الشخصيات التي ظهرت في المحتوى: هذه الفئة تستخدم في تحديد الأشخاص والجماعات التي تظهر في الموضوعات المتعلقة بجرائم

النصب والاحتيال.

٧ ـ هدف المعالجة: تستخدم هذه الفئة في التعرف على الأهداف التي تسعى الصحيفة إلى تحقيقها من نشر موضوعات جرائم النصب والاحتيال.

٨ ـ تزامن المعالجة: هذه الفئة تستخدم للتعرف على المناسبة التي تم خلالها نشر الموضوع.

ثانيا: فئات كيف قيل؟ هذه مجموعة من الفئات التي تكشف عن الشكل الذي يقدم فيه المحتوى في الصحافة السعودية، أو يحرره ويكتبه الجمهور. وتنقسم إلى عدد من الفئات هي على النحو التالي:

١ ـ الموقع: في هذه الفئة يمكن التعرف على موقع الموضوع من الصحيفة.

٢ ـ القوالب التحريرية: في هذه الفئة يمكن التعرف على القوالب والأشكال التحريرية التي قدمت بها الموضوعات في الصحافة.

٣ ـ العناوين: في هذه الفئة يمكن التعرف على أنواع العناوين التي وضعتها الصحافة لإبراز الموضوعات.

٣ .٤ صدق الأداة

صدق الأداة من الخطوات الأساسية لضمان عدم تسرب التحيز أو الخطأ إلى أي مرحلة من مراحل بناء الأداة (عبدالحميد، 1993م). صدق الأداة يعني التأكد من أن الاستمارة تقيس فعلا ما صممت لقياسه. إن صلاحية الأداة ستساعد في تحقيق أهداف الدراسة وبالتالي ارتفاع مستوى الثقة في النتائج التي توصلت لها الدراسة. لتحقيق صدق الأداة في استمارة تحليل

المضمون المستخدمة في هذه الدراسة، تم عرض الاستمارة على مجموعة من المتخصصين لاختبار صدقها وتحكيمها. وبعد وصول جميع الملاحظات من المحكمين التي كانت في غاية الأهمية، تم الاستفادة منها في إعداد الاستمارة في شكلها النهائي.

٣ .٥ ثبات الأداة

ثبات الأداة من الناحية النظرية يعني «ضرورة الوصول إلى اتفاق كامل في النتائج بين الباحثين الذين يستخدمون نفس الأسس والأساليب على المادة الإعلامية» (عبدالحميد، 1993م، 178). أما من الناحية الإحصائية فيعني «قياس مدى استقلالية المعلومات عن أدوات القياس ذاتها» (حسين، 1983م، 126)، وهذا يعني أنه إذا توفرت نفس الظروف والفئات والتصنيفات والوحدات التحليلية والعينة الزمنية، فسوف يتم الحصول على النتائج والمعلومات نفسها فيما لو أعيد البحث التحليلي بغض النظر عن من يقوم بالتحليل.

للتأكد من ثبات أداة الدراسة، تم تحديد الفئات تحديدا واضحا دقيقا لا يحتمل اللبس أو الشك في معناه. كذلك تم صياغة التعريفات الإجرائية للفئات في شكلها النهائي. تبع ذلك، تطبيق اختبارات الثبات حيث تم استخدام طريقتين. الأولى، طريقة إعادة الاختبار، حيث تم إجراء الاختبار على المادة وبنفس الأسلوب مرتين ولم يلاحظ أي تغيير يذكر في النتائج التي تم التوصل إليها. الطريقة الثانية، تم إجراء الاختبار نفسه مع أربعة من الباحثين باتباع نفس تعليمات الترميز نفسها على نفس المادة. كان متوسط الاتفاق بين الباحثين 85.91%، وتم حساب معامل الثبات باستخدام معادلة HOLSTI (عبدالحميد، 1983م) على النحو التالي:

$$\text{معامل الثبات} = \frac{\text{ن} \times (\text{متوسط الاتفاق})}{1 + (\text{ن}-1) \text{ — متوسط الاتفاق}}$$

$$\frac{4 \times (0{،}8591)}{1 + (4-1) \times 0{،}8591} = \frac{3{،}4364}{1 + 2{،}5773} = \frac{3{،}4364}{3{،}5773} = 96{،}06\%$$

٤ . تحليل نتائج الدراسة

كان الهدف من الدراسة التعرف على الوضع الراهن للإعلام السعودي المقروء لرصد نصيب جرائم الاحتيال فيه . هذا الجزء يجيب على تساؤلات الدراسة وذلك برصد نسبة تكرار موضوعات جرائم النصب والاحتيال التي نشرتها الصحف السعودية .

١.٤ موضوعات جرائم النصب والاحتيال الرئيسية التي تناولتها الصحف السعودية

يوضح الجدول رقم (٤) نسبة موضوعات جرائم النصب والاحتيال

الفصل الرابع

تحليل نتائج الدراسة

الرئيسية التي تناولتها الصحف السعودية. يتضح بالنظر إلى بيانات الجدول أن عدد موضوعات جرائم النصب والاحتيال الرئيسية التي تناولتها الصحف السعودية قد بلغت 372 موضوعا. احتلت صحيفة الشرق الأوسط المرتبة الأولى من حيث اهتمامها بموضوعات جرائم النصب والاحتيال الرئيسية حيث بلغ إجمالي الموضوعات الرئيسية لجرائم النصب والاحتيال 113 موضوعا بنسبة (30، 38%) من إجمالي موضوعات جرائم النصب والاحتيال الرئيسية المنشورة في الصحف السعودية، تلتها صحيفة الرياض بنسبة قدرها (22، 21%) من إجمالي الموضوعات الرئيسية لجرائم النصب والاحتيال، ثم صحيفة اليوم بنسبة قدرها (17، 48%)، تلتها عكاظ بنسبة (15، 59%) ثم أخيرا صحيفة الوطن بنسبة (14، 24%).

من خلال النتائج السابقة يمكن الوصول إلى الحقائق التالية:

١ - حصلت صحيفة الشرق الأوسط على المرتبة الأولى من حيث اهتمامها بموضوعات جرائم النصب والاحتيال الرئيسية وهذا مؤشر جيد يوضح اهتمام الصحيفة بهذه النوعية من الموضوعات. صحيفة الرياض أتت في المرتبة الثانية من حيث اهتمامها بموضوعات جرائم النصب والاحتيال، وهذا يتوافق مع ما أشارت إليه الإحصاءات الرسمية من حيث ارتفاع معدلات جرائم النصب والاحتيال في مدينة الرياض.

٢ - حظيت الموضوعات الرئيسية الخاصة بجرائم النصب والاحتيال على نسبة ضعيفة في صحيفة اليوم وعكاظ والوطن. هذه النسب تكشف أن اهتمام هذه الصحف بجرائم النصب والاحتيال ضعيف. وهذا

الجدول رقم (٤) موضوعات جرائم النصب والاحتيال الرئيسية التي تناولتها الصحف السعودية

اسم الصحيفة	موضوعات جرائم النصب والاحتيال الرئيسة	
	التكرار	النسبة
الرياض	٨٣	%٢٢.٣١
اليوم	٦٥	%١٧.٤٨
عكاظ	٥٨	%١٥.٥٩
الوطن	٥٣	%١٤.٢٤
الشرق الأوسط	١١٣	%٣٠.٣٨
المجموع	٣٧٢	%١٠٠

يتوافق مع ما أشارت إليه الإحصاءات الرسمية بالنسبة لمدينة أبها التي تصدر منها صحيفة الوطن، ومدينة الدمام التي تصدر منها صحيفة اليوم حيث إن معدلات جرائم النصب والاحتيال منخفضة لكن هذا لا ينطبق على صحيفة عكاظ التي تصدر من المنطقة الغربية حيث ارتفاع معدلات جرائم النصب والاحتيال.

٢.٤ توزيع موضوعات جرائم النصب والاحتيال الرئيسية التي تناولتها الصحف السعودية

يوضح الجدول رقم (٥) تكرار ونسب توزيع موضوعات جرائم النصب والاحتيال الرئيسية التي تناولتها الصحف السعودية. بالنظر إلى بيانات الجدول يمكن التعرف على نوعية موضوعات جرائم النصب والاحتيال الرئيسية التي تناولتها الصحف السعودية. من خلال تحليل نوعية هذه الموضوعات يتضح أن موضوعات التجارة بجميع أنواعها يحظى على أعلى

نسبة من اهتمام الصحافة السعودية بجرائم النصب والاحتيال، حيث بلغت نسبة الموضوعات الخاصة بالنصب والاحتيال في التجارة وما يتعلق بها (39،0%) من إجمالي موضوعات جرائم النصب والاحتيال التي تناولتها الصحف السعودية. وأتت موضوعات الائتمان والاحتيال الإلكتروني في المرتبة الثانية بنسبة (31،5%)، ثم موضوعات التأمين بنسبة (29،5%). مما سبق، يلاحظ من نتائج هذا الجدول تقارب نسب هذه الموضوعات عند النظر لها بشكل عام، لكن عند النظر لكل صحيفة على حده وبشكل مستقل، يظهر التباين الواضح والشديد في اهتمام الصحف السعودية بجرائم النصب والاحتيال، ففي حين حظيت قضايا الاحتيال في التجارة بجميع أشكالها بأكبر قدر من اهتمام الصحف السعودية، إلا أن هذا الاهتمام يتقلص عند النظر إلى كل صحيفة على حدة. على سبيل المثال تأتي صحيفة الوطن في المرتبة الأولى (64،6%) من حيث الاهتمام بالاحتيال التجاري بجميع أنواعه، ثم تأتي صحيفة عكاظ في المرتبة الثانية (55،2%)، ثم تأتي صحيفة الرياض في المرتبة الثالثة (45،8%)، ثم صحيفة اليوم تأتي في المرتبة الرابعة (24،6%) وأخيرا صحيفة الشرق الأوسط (23،9%).

فيما يتعلق بالجرائم المتعلقة بالائتمان والاحتيال الالكتروني، تأتي صحيفة الشرق الأوسط في المرتبة الأولى بنسبة قدرها (64،6%) وهي أعلى نسبة على الإطلاق حيث إن الفارق بينها وبين صحيفة الرياض (28،9%) التي تأتي في المرتبة الثانية كبيرة جدا. ويعود اهتمام صحيفة الشرق الأوسط بهذا النوع من القضايا لصدورها من دولة أوروبية حيث معظم مشاكل الاحتيال تتركز على بطاقات الائتمان والاحتيال الالكتروني. كذلك صحيفة الشرق الأوسط لا تتناول قضايا الاحتيال في المملكة فقط بل تتعداها إلى جميع دول العالم.

فيما يتعلق بالجرائم المتعلقة بالتأمين، تأتي صحيفة اليوم في المرتبة الأولى بنسبة قدرها (58،5%)، ثم تأتي صحيفة عكاظ في المرتبة الثانية (36،2%)، ثم صحيفة الوطن في المرتبة الثالثة (28،3%)، فصحيفة الرياض في المرتبة الرابعة (25،3%)، وأخيرا صحيفة الشرق الأوسط في المرتبة الأخيرة (11،5%).

ورغم أهمية قضايا الاحتيال التجاري بجميع أنواعه، وربما كان وراء ذلك اهتمام الصحف السعودية بهذه القضية باستثناء صحيفة الشرق الأوسط، إلا أن عدم الاهتمام بموضوعات الاحتيال الأخرى ربما يؤدي إلى ضعف اهتمام المواطنين ورجال الأعمال والمؤسسات ذات العلاقة مما يجعلهم غير واعين بخطر هذا النوع من الاحتيال.

٣.٤ توزيع موضوعات جرائم النصب والاحتيال الفرعية التي تناولتها الصحف السعودية

الجدول رقم (٥) توزيع موضوعات جرائم النصب والاحتيال الرئيسية في الصحف السعودية

الموضوعات الرئيسة	التجارة بجميع اشكالها		الائتمان والاحتيال الالكتروني		التأمين بجميع أشكاله		المجموع	
الصحيفة	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
الرياض	٣٨	٤٥.٨	٢٤	٢٨.٩	٢١	٢٥.٣	٨٣	١٠٠%
اليوم	١٦	٢٤.٦	١١	١٦.٩	٣٨	٥٨.٥	٦٥	١٠٠%
عكاظ	٣٢	٥٥.٢	٥	٨.٦	٢١	٣٦.٢	٥٨	١٠٠%
الوطن	٣٤	٦٤.٢	٤	٧.٥	١٥	٢٨.٣	٥٣	١٠٠%
الشرق الأوسط	٢٧	٢٣.٩	٧٣	٦٤.٦	١٣	١١.٥	١١٣	١٠٠%
المجموع	١٤٧	٣٩.٥	١١٧	٣١.٥	١٠٨	٢٩.٠	٣٧٢	١٠٠%

يوضح الجدول رقم (٦) موضوعات جرائم النصب والاحتيال الفرعية التي تناولتها الصحف السعودية. حظي موضوع جرائم الاحتيال في بطاقات الائتمان بأعلى اهتمام بين بقية موضوعات النصب والاحتيال في الصحف السعودية (19،3%)، حيث حظيت صحيفة الشرق الأوسط على أعلى نسبة (41،8%) وتقاربت النسبة في بقية الصحف، حيث بلغت النسبة في صحيفة عكاظ (10،2%) وفي الرياض (9،1%) واليوم (9،1%) وأخيرا في الوطن (7،6%).

يأتي موضوع الغش في الوقود في المرتبة الثانية (12،2%) من حيث اهتمام الصحف السعودية، حيث جاءت صحيفة الوطن في المرتبة الأولى (25،3%) وصحيفة اليوم في المرتبة الثانية بنسبة قدرها (16،0%) وتساوت النسبة في صحيفة الرياض واليوم حيث بلغت (14،0%) وأخيرا صحيفة الشرق الأوسط التي بلغت نسبتها (2،3%) من حيث الاهتمام بموضوع الغش في الوقود. تلا ذلك موضوع جرائم الاحتيال الالكترونية (12،1%)، حيث حظيت صحيفة الشرق الأوسط على أعلى نسبة (27،8%)، ثم تأتي بقية الصحف في نهاية القائمة من حيث الاهتمام بجرائم الاحتيال الالكترونية حيث ظهرت بنسب متفاوتة وضعيفة.

بقية موضوعات جرائم النصب والاحتيال الفرعية الأخرى أتت في نهاية قائمة اهتمامات الصحف السعودية حيث حظيت على نسب ضعيفة ومتقاربة. مما سبق، يمكن تسجيل عدد من الملاحظات المهمة. أولا، تركزت اهتمامات الشرق الأوسط على جرائم الاحتيال في بطاقات الائتمان

الجدول رقم (٦) توزيع موضوعات جرائم النصب والاحتيال الفرعية التي رصدتها الصحافة السعودية

الصحيفة / الموضوعات الفرعية	الرياض		اليوم		عكاظ		الوطن		الشرق الأوسط		المجموع	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
تزوير لأغراض النصب والاحتيال	١١	٪٣,٧	٨	٪٣,٦	١٠	٪٥,٣	٤	٪٢,٤	٧	٪١,٨	٤٠	٪٣,٢
شيكات دون رصيد	٤	٪١,٤	٦	٪٢,٢	٧	٪٣,٨	٢	٪١,٢	١٣	٪٣,٣	٣١	٪٢,٥
انتحال شخصيات للاحتيال	٨	٪٢,٧	-	-	١٢	٪٦,٥	٦	٪٣,٥	٣	٪٠,٨	٢٩	٪٢,٣
غش في الوقود	٤١	٪١٤,٠	٣٥	٪١٦,٠	٢٦	٪١٤,٠	٤٣	٪٢٥,٣	٩	٪٢,٣	١٥٤	٪١٢,٣
تقليد سلع وغش تجاري	٣٥	٪١١,٩	٢٩	٪١٣,٢	٢٢	٪١١,٨	٢٣	٪١٣,٥	٢٢	٪٥,٣	١٢٢	٪١٠,٤
احتيال في بطاقات سوا	٣٢	٪١٠,٩	٢٤	٪١١,٠	١٩	٪١٠,٢	٣٣	٪١٩,٤	٦	٪١,٥	١١٤	٪٩,٠
جرائم الكترونية	١٨	٪٦,١	١٤	٪٦,٤	٩	٪٤,٨	٣	٪١,٨	١٠٩	٪٢٧,٨	١٥٣	٪١٢,١
احتيال في بطاقات الائتمان	٢٧	٪٩,٢	٢٠	٪٩,١	١٩	٪١٠,٢	١٣	٪٧,٦	١٦٤	٪٤١,٨	٢٤٣	٪١٩,٣
تحايل في التأمين	٣٦	٪١٢,٢	٢٧	٪١٢,٣	٢١	٪١١,٣	٢١	٪١٢,٤	١١	٪٢,٨	١١٦	٪٩,٢
تستر تجاري	٥٢	٪١٧,٧	٣٩	٪١٧,٧	٢٦	٪١٤,٠	١٥	٪٨,٨	٦	١,٥	١٣٨	٪١٠,٩
غسيل أموال	٩	٪٣,١	٧	٪٣,١	٤	٪٢,١	٢	٪١,٢	٣٢	٪٨,٢	٥٤	٪٤,٢
تحايل في استقدام العمالة	٢١	٪٧,١	١٢	٪٥,٤	١١	٪٦,٠	٥	٪٢,٩	٩	٪٢,٣	٥٨	٪٤,٦
المجموع	٢٩٤	٪١٠٠	٢٢٠	٪١٠٠	١٨٦	٪١٠٠	١٧٠	٪١٠٠	٣٩٢	٪١٠٠	١٢٦٢	٪١٠٠

وجرائم الاحتيال الالكترونية حيث بلغت (69،6%) من مجموع اهتمامات الصحيفة. ثانيا، تركزت اهتمامات صحيفة الوطن على الغش في الوقود وجرائم الاحتيال في بطاقات سوا وتقليد السلع والغش التجاري والتحايل في التأمين حيث بلغت النسبة (70،6%) من مجموع اهتمامات الصحيفة. ثالثا، تركزت اهتمامات صحيفة اليوم والرياض وعكاظ على موضوعات متشابهة هي التستر التجاري والغش في الوقود والتحايل في التأمين وتقليد السلع والغش التجاري حيث بلغت النسبة في صحيفة اليوم (59،2%) وفي الرياض (55،8%) وأخيرا في صحيفة عكاظ (51،1%) من مجموع اهتمامات هذه الصحف.

٤.٤ الجمهور المستهدف في موضوعات جرائم النصب والاحتيال التي تناولتها الصحف السعودية

يوضح الجدول رقم (٧) الجمهور المستهدف الذي تتوجه إليه الصحف السعودية عند تناولها موضوعات جرائم النصب والاحتيال. بلغت نسبة الجمهور العام (89،5%) أعلى نسبة من فئات الجمهور المستهدف في الصحف السعودية حيث بلغت (94،3%) في صحيفة الرياض و (87،3%) في اليوم، و (90،3%) في عكاظ، و (92،4%) في الوطن و (85،7%) في الشرق الأوسط. أتت فئة البنوك والمؤسسات الخاصة (5،0%) في المرتبة الثانية من حيث الاستهداف حيث بلغت (7،9%) في صحيفة الشرق الأوسط، و (5،0%) في صحيفة اليوم، و (4،8%) في صحيفة عكاظ، و (2،9%)، وأخير صحيفة الرياض حيث بلغت (2،4%).

تشير هذه النتائج إلى أن الصحف السعودية لم تميز بين فئات الجمهور

الذي تخاطبه عند نشر موضوعات جرائم النصب والاحتيال.

٥.٤ الإطار الجغرافي لموضوعات جرائم النصب والاحتيال التي تناولتها الصحف السعودية

استهدفت الدراسة التعرف على الإطار الجغرافي لموضوعات جرائم النصب والاحتيال التي تناولتها الصحف السعودية للتعرف على اهتمام تلك الصحف بموضوعات جرائم النصب والاحتيال التي تقع في مناطق جغرافية محددة. تشير بيانات الجدول رقم (٨) إلى أن موضوعات جرائم النصب والاحتيال المحلية (%1 ، 71) التي تناولتها الصحف السعودية قد بلغت أعلى نسبة مقارنة بالفئات الأخرى، حيث بلغت نسبتها (%9، 85) في صحيفة الوطن و (%8، 82) في صحيفة عكاظ و (%2، 81) في صحيفة الرياض و(%2، 71) في صحيفة اليوم و (%1 ، 71) في صحيفة الشرق الأوسط. جاءت نسبة موضوعات جرائم النصب والاحتيال العالمية (%5، 17) التي تناولتها الصحف السعودية في المرتبة الثانية من حيث الاهتمام، فقد بلغت (%4، 22) في صحيفة الشرق الأوسط، و (%2، 15) في صحيفة الرياض، و (%2، 11) في صحيفة عكاظ، و (%0، 10)، وأخير صحيفة اليوم حيث

الجدول رقم (٧) الجمهور المستهدف في موضوعات جرائم النصب والاحتيال في الصحافة السعودية

الجمهور المستهدف	جمهور عام		بنوك ومؤسسات خاصة		رجال الأعمال		المحتالون		مسؤولون حكوميون		المجموع	
الصحيفة	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
الرياض	٢٧٧	٪٩٤.٣	٧	٪٢.٤	٦	٪٢.٠	١	٪٠.٣	٣	٪١.٠	٢٩٤	٪١٠٠.٠
اليوم	١٩٢	٪٨٧.٣	١١	٪٥.٠	٨	٪٣.٦	-	-	٩	٪٤.١	٢٢٠	٪١٠٠.٠
عكاظ	١٦٨	٪٩٠.٣	٩	٪٤.٨	٧	٪٣.٨	-	-	٢	٪١.١	١٨٦	٪١٠٠.٠
الوطن	١٥٧	٪٩٢.٤	٥	٪٢.٩	٤	٪٢.٤	١	٪٠.٥	٣	٪١.٨	١٧٠	٪١٠٠.٠
الشرق الأوسط	٢١٦	٪٨٢.٤	٢١	٪٨.٠	١٣	٪٥.٠	-	-	١٢	٪٤.٦	٢٦٢	٪١٠٠.٠
المجموع	١٠١٠	٪٨٩.٢	٥٣	٪٤.٧	٣٨	٪٣.٤	٢	٪٠.٢	٢٩	٪٢.٦	١١٣٢	٪١٠٠.٠

بلغت (%4،2). أما نسبة موضوعات جرائم النصب والاحتيال الخليجي (%7،7) التي تناولتها الصحف السعودية فقد جاءت في المرتبة الثالثة من حيث الاهتمام، وقد بلغت نسبتها (%2،22) في صحيفة اليوم و (%7،9) في صحيفة الشرق الأوسط. أخيرا، أتت موضوعات جرائم النصب والاحتيال العربية في آخر القائمة من حيث الاهتمام (%7،2)، وقد وردت في صحيفة الشرق بنسبة (%6،6) وفي صحيفة عكاظ (%4،5).

تشير هذه النتائج إلى أن اهتمام الصحف السعودية بقضايا الاحتيال في دول الخليج متدنية جدا باستثناء صحيفة اليوم التي ربما ساعد قرب موقع مكان الإصدار من دول الخليج من زيادة تركيزها على دول الجوار الخليجي. أيضا، موضوعات الاحتيال في الخليج قليلة ومتدنية مقارنة بموضوعات الاحتيال العالمية. لذا، كان من المتوقع من هذه الصحف زيادة اهتمامها

الجدول رقم (٨) الإطار الجغرافي لموضوعات جرائم النصب والاحتيال في الصحافة السعودية

الإطار الجغرافي	محلي		خليجي		عربي		عالمي		المجموع	
الصحيفة	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
الرياض	٢٣٩	٪٨١,٣	٤	٪١,٤	٦	٪٢,٠	٤٥	٪١٥,٣	٢٩٤	٪١٠٠,٠
اليوم	١٥٧	٪٧١,٣	٤٩	٪٢٢,٣	٣	٪١,٤	١١	٪٥,٠	٢٢٠	٪١٠٠,٠
عكاظ	١٥٤	٪٨٢,٨	١	٪٠,٦	١٠	٪٥,٤	٢١	٪١١,٣	١٨٦	٪١٠٠,٠
الوطن	١٤٦	٪٨٥,٩	٥	٪٢,٩	٣	٪١,٨	١٧	٪١٠,٠	١٧٠	٪١٠٠,٠
الشرق الأوسط	٢٠٩	٪٥١,٣	٣٨	٪٩,٧	٢٦	٪٦,٦	١٢٧	٪٣٢,٤	٣٩٢	٪١٠٠,٠
المجموع	٨٩٧	٪٧١,١	٩٧	٪٧,٧	٤٧	٪٣,٧	٢٢١	٪١٧,٥	١٢٦٢	٪١٠٠,٠

بموضوعات الاحتيال في دول الخليج العربي خاصة مع التشابه الكبير بين المجتمع السعودي ومجتمعات الخليج العربي من حيث العادات والتقاليد وأسلوب الحياة .

٤ . ٦ مصادر الاستشهاد في موضوعات جرائم النصب والاحتيال في الصحف السعودية

يوضح الجدول رقم (٩) مصادر الاستشهاد التي استخدمت في الصحف السعودية لدعم الأفكار التي يقدمها الكاتب أو الخبر من خلال تناوله موضوعات جرائم النصب والاحتيال . وموضوعات النصب والاحتيال التي تناولتها الصحف السعودية تميزت بتنويع المصادر ذلك لأن هذه الموضوعات تتوجه إلى فئات مختلفة من القراء كما سبق وتمت الإشارة إليه .

بلغت المصادر المستخدمة خمسة أنواع حيث حظيت البيانات أو الإحصاءات على أعلى نسبة (29،9%). جاءت صحيفة الوطن في المرتبة الأولى من حيث استخدام البيانات أو الإحصاءات ذات العلاقة بموضوعات جرائم النصب والاحتيال، ثم صحيفة اليوم بنسبة (41،0%) ثم صحيفة الرياض (33،3%)، يليها عكاظ (24 ،1%) وأخيرا صحيفة الشرق الأوسط بنسبة بلغت (21،0%).

جاء استخدام مصدر الأحداث الواقعية في المرتبة الثانية (27،6%) حيث بلغت (30 ،8%) في صحيفة الوطن، و (30 ،6%) في صحيفة الشرق الأوسط، و (27 ،6%) في صحيفة عكاظ، و (27 ،3%) في صحيفة اليوم، و (21 ،4%) في صحيفة الرياض. في المرتبة الثالثة يأتي رأي الكاتب بنسبة (21،5%)، حيث بلغت أعلى نسبة من استخدام رأي الكاتب في صحيفة الشرق الأوسط (32،2%) وصحيفة الرياض (31 ،1%). على الرغم من أن نسبة استخدام رأي الكاتب غير مرتفعة لكن يمكن النظر إلى الصحف التي كثفت من استخدام رأي الكاتب على أنه مؤشر إيجابي للاستخدام الجيد لمصادر الاستشهاد. كذلك في هذا المصدر فائدة لعموم القراء حيث يمكنهم الاستفادة من الخبرات والمعلومات المعروضة من قبل الكاتب.

جاء مصدر شهود العيان في المرتبة الرابعة بنسبة (18 ،2%)، حيث بلغت أعلى نسبة من في صحيفة عكاظ (41،4%) ثم صحيفة الوطن (23 ،1%). أخيرا، ورد استخدام مصادر الكتب والتقارير في موضوعات جرائم النصب والاحتيال التي عرضتها الصحف السعودية بنسبة (2،8%) حيث بلغت نسبتها (4 ،7%) في صحيفة الرياض و (4 ،5%) في صحيفة اليوم و (3،2%) في صحيفة الشرق الأوسط.

تشير نتائج الجدول السابق إلى تدني وضعف توزيع مصادر الاستشهاد

الجدول رقم (٩) مصادر الاستشهاد في موضوعات جرائم النصب والاحتيال في الصحافة السعودية

مصادر الاستشهاد	كتب، أو تقارير علمية		رأي كتاب		بيانات أو إحصاءات		أحداث واقعية		شهود عيان		المجموع	
الصحيفة	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
الرياض	٢	٪٤,٧	١٣	٪٣١,١	١٤	٪٣٣,٣	٩	٪٢١,٤	٤	٪٩,٥	٤٢	٪١٠٠,٠
اليوم	١	٪٤,٥	٣	٪١٣,٦	٩	٪٤١,٠	٦	٪٢٧,٣	٣	٪١٣,٦	٢٢	٪١٠٠,٠
عكاظ	-	-	٢	٪٦,٩	٧	٪٢٤,١	٨	٪٢٧,٦	١٢	٪٤١,٤	٢٩	٪١٠٠,٠
الوطن	-	-	١	٪٣,٨	١١	٪٤٢,٣	٨	٪٣٠,٨	٦	٪٢٣,١	٢٦	٪١٠٠,٠
الشرق الأوسط	٢	٪٣,٢	٢٠	٪٣٢,٢	١٣	٪٢١,٠	١٩	٪٣٠,٦	٨	٪١٣,٠	٦٢	٪١٠٠,٠
المجموع	٥	٪٢,٨	٣٩	٪٢١,٥	٥٤	٪٢٩,٨	٥٠	٪٢٧,٦	٣٣	٪١٨,٢	١٨١	٪١٠٠,٠

المستخدمة في الصحف السعودية وهذا قد يفسر بعدم اهتمام الصحف في استغلال وتوظيف مصادر الاستشهاد لخدمة موضوعات جرائم النصب والاحتيال. كذلك كان من المتوقع الاستشهاد بمصادر الكتب والتقارير في الصحافة السعودية لكن هذا المصدر جاء في نهاية قائمة مصادر الاستشهاد.

٤ . ٧ الأهداف التي تضمنتها موضوعات جرائم الاحتيـال في الصحافة السعودية

تم تحديد خمسة أهداف تضمنتها موضوعات جرائم الاحتيال التي تناولتها الصحف السعودية. يشير الجدول رقم (١٠) إلى ارتفاع نسبة الأهداف المتعلقة بالإعلام حيث احتلت المرتبة الأولى بنسبة (41،0%).

حظيت صحيفة عكاظ على أعلى نسبة (57،8%)، ثم صحيفة الوطن بنسبة (35،5%) ثم صحيفة الشرق بنسبة (35،5%)، يليها صحيفة الرياض (32،0%) وأخيرا صحيفة اليوم بنسبة بلغت (31،0%). وهذه النسبة متفقة مع احتياجات القارئ حيث تزداد حاجة القراء إلى التزود بالأخبار عن جرائم النصب والاحتيال والوسائل التي يستخدمها المحتالون في تحقيق أغراضهم مما يكون له أثر إيجابي في الوقاية من هذا النوع من الجرائم.

هدف توعية المواطنين من جرائم النصب والاحتيال جاء في المرتبة الثانية بنسبة (24،3%)، حيث حظيت صحيفة الرياض على أعلى نسبة في تحقيق هدف التوعية (31،3%) ثم صحيفة الشرق الأوسط بنسبة (29،1%) ويليها صحيفة اليوم بنسبة (27،7%)، ثم تأتي صحيفة الوطن (14.1%) وعكاظ (8،6%) في آخر القائمة وبنسب متدينة حيث أن اهتمام هاتين الصحيفتين كان مركزا على الأهداف الإعلامية مما كان له الأثر الواضح على تدني نسبة هدف التوعية.

هدف بيان المخاطر احتل المرتبة الثانية بنسبة (20،8%)، حيث حظيت صحيفة الرياض على أعلى نسبة في تحقيق هذا الهدف (27،6%) ثم صحيفة اليوم بنسبة (25،5%) ويليها صحيفة الشرق الأوسط بنسبة (25،0%)، ثم صحيفة الوطن (12،4%)، وأخير تأتي صحيفة عكاظ (3،2%) في آخر القائمة وبنسبة متدينة. يمكن تأكيد ما تم بيانه فيما سبق من أن الصحف التي حصلت على نسب متدينة في هدف التوعية وبيان الأخطار وأهداف ومضامين أخرى لأن تركيزها كان منصبا على تحقيق أهداف معينة كالأهداف الإعلامية. لذلك، لابد من التأكيد على أهمية تحقيق جميع الأهداف والمضامين حيث يتضح بعد النظر في هذه النتائج تقصير الصحف السعودية في نشر البيانات الرسمية بشكل مكثف والاهتمام بمناشدات الجهات الرسمية

فيما يتعلق بجرائم الاحتيال .

٤ . ٨عرض موضوعات جرائم الاحتيال في الصحف السعودية وهل هي مرتبطة بمناسبة

استهدفت الدراسة التعرف على معالجة الصحف السعودية لموضوعات جرائم الاحتيال الآنية . يشير جدول رقم (١١) إلى أن موضوعات جرائم الاحتيال المعالجة التي تناولتها الصحف السعودية وغير مرتبطة بمناسبة

الجدول رقم (١٠) الأهداف التي تضمنتها موضوعات جرائم الاحتيال في الصحافة السعودية

هدف المعالجة	توعية		بيانات رسمية		مناشدة جهات رسمية		بيان مخاطر		إعلام		المجموع	
الصحيفة	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
الرياض	٤٢	%٣١,٢	٤	%١,٤	٢٣	%٧,٨	٨١	%٢٧,٦	٩٤	%٣٢,٠	٢٩٤	%١٠٠,٠
اليوم	٦١	%٢٧,٧	١٦	%٧,٣	١٩	%٨,٦	٥٦	%٢٥,٥	٦٨	%٣١,٠	٢٢٠	%١٠٠,٠
عكاظ	١٦	%٨,٦	٩	%٤,٩	١٤	%٧,٥	٦	%٣,٢	١٤١	%٧٥,٨	١٨٦	%١٠٠,٠
الوطن	٢٤	%١٤,١	١٠	%٥,٩	٣٩	%٢٢,٩	٢١	%١٢,٤	٧٦	%٤٤,٧	١٧٠	%١٠٠,٠
الشرق الأوسط	١١٤	%٣٩,١	٢٣	%٥,٨	١٨	%٤,٦	٩٨	%٢٥,٠	١٣٩	%٣٥,٥	٣٩٢	%١٠٠,٠
المجموع	٢٠٧	%٢٤,٣	٦١	%٤,٩	١١٣	%٩,٠	٢٦٢	%٢٠,٨	٥١٨	%٤١,٠	١٢٦٢	%١٠٠,٠

معينة حظيت على المرتبة الأولى (82،5%) حيث تقاربت النسب في جميع الصحف السعودية، فقد بلغت في صحيفة اليوم (89،2%) وفي صحيفة الشرق الأوسط (85،8%) وفي صحيفة الوطن (83،0%) وفي صحيفة عكاظ (79،3%) وفي صحيفة الرياض (74،7%). وفي المقابل حظيت موضوعات جرائم الاحتيال التي تناولتها الصحف السعودية والمرتبطة بمناسبات معينة على نسبة متدنية (17،5%)، حيث بلغت في نسبتها (25،3%) في صحيفة الرياض، بينما بلغت في صحيفة عكاظ (20،4%)، وفي صحيفة الوطن (17،0%) وفي صحيفة اليوم (10،8%). نتائج هذا الجدول تشير إلى أن نشر موضوعات جرائم الاحتيال في الصحف السعودية في الغالب غير مرتبط بمناسبة معينة مما يؤكد أن موضوع جرائم الاحتيال غير مرتبط بمناسبة محددة وإنما جميع الصحف السعودية تتناول هذا الموضوع.

٤ . ٩ موقع موضوعات جرائم الاحتيال في الصحف السعودية

يوضح الجدول رقم (١٢) موقع موضوعات جرائم الاحتيال في الصحف السعودية. تشير بيانات هذا الجدول إلى مجموعة من النتائج:

ارتفعت نسبة استخدام الموقع (صفحة داخلية) بحيث حصل على أعلى النسب (81،2%). حظيت صحيفة اليوم على المرتبة الأولى (86،2%) من حيث استخدام الصفحات الداخلية عند تناول موضوعات جرائم الاحتيال، ثم يليها صحيفة الوطن بنسبة (85،0%) فصحيفة الرياض (80،7%) ثم صحيفة عكاظ (79،3%) وأخيرا صحيفة الشرق الأوسط (77،8%).

جاءت نسبة استخدام الموقع (الصفحة الأخيرة) في المرتبة الثانية

(14،5%) وحظيت صحيفة الشرق الأوسط على المرتبة الأولى (16،8%) ثم صحيفة الوطن (15،0%) ثم صحيفة الرياض (14،5%) فصحيفة عكاظ (13،8%) وأخيرا صحيفة اليوم بنسبة (10،8%) . إن زيادة نسبة استخدام الموقع (صفحة داخلية) قد انعكست آثارها على الموقعين الآخرين رغم أهميتهما الكبيرة مما جعل استخدامها ضعيفا . كذلك تكثيف نشر المعلومات والحقائق والبيانات في الصفحات الداخلية يتطلب من القارئ البحث عن هذه المواضيع بدلا من أن يتوجه إليه الموضوع .

الجدول رقم (١١) عرض موضوعات جرائم الاحتيال في الصحافة السعودية وهل هي مرتبطة بمناسبة

هل الموضوع مرتبط بمناسبة	العرض مرتبط بمناسبة		العرض غير مرتبط بمناسبة		المجموع	
الصحيفة	ك	%	ك	%	ك	%
الرياض	٢١	%٢٥.٣	٦٢	%٧٤,٧	٨٣	%١٠٠.٠
اليوم	٧	%١٠.٨	٥٨	%٨٩,٢	٦٥	%١٠٠.٠
عكاظ	١٢	%٢٠.٤	٤٦	%٧٩,٣	٥٨	%١٠٠.٠
الوطن	٩	%١٧.٠	٤٤	%٨٣,٠	٥٣	%١٠٠.٠
الشرق الأوسط	١٦	%١٤.٢	٩٧	%٨٥,٨	١١٣	%١٠٠.٠
المجموع	٦٥	%١٧,٥	٣٠٧	%٨٢.٥	٣٧٢	%١٠٠.٠

٤. ١٠ القوالب التحريرية المستخدمة في نشر موضوعات جرائم الاحتيال

يوضح الجدول رقم (١٣) القوالب التحريرية المستخدمة في نشر موضوعات جرائم الاحتيال التي تناولتها الصحف السعودية . بلغت القوالب التحريرية التي ظهرت من خلالها موضوعات تتعلق بجرائم الاحتيال أحد عشر قالبا . بلغت نسبة قالب الخبر (64،8%) على أعلى نسبة بين مجموعة القوالب

التحريرية ، إذ بلغت نسبتها في صحيفة الوطن (%3، 77) وفي صحيفة اليوم (%3، 72) وفي صحيفة عكاظ (%6، 70) وفي صحيفة الرياض (%9، 63) وفي صحيفة الشرق الأوسط (%2، 52) .

بلغت نسبة استخدام قالب التحقيق الصحفي في موضوعات جرائم الاحتيال في الصحف السعودية (%2، 6) ، إذ بلغت نسبة استخدامه في صحيفة عكاظ (%3، 10) وفي صحيفة الرياض (%6، 9) . جاءت بقية الصحف في نهاية القائمة بنسب متدنية جدا .

جاءت نسبة استخدام قالب المقال في المرتبة الثالثة بنسبة بلغت (%0، 6) وحظيت صحيفة الشرق الأوسط على المرتبة الأولى بنسبة (%7، 9) ثم صحيفة الرياض بنسبة (%3، 7) ثم صحيفة عكاظ بنسبة (%1 ، 5) . جاءت بقية الصحف في نهاية القائمة بنسب متدنية جدا . يمكن تبرير تدني استخدام قالب المقال في الصحف السعودية بشكل عام إلى اهتمام هذه الصحف بقالب الخبر مما كان له أثر عكسي على القوالب الأخرى .

الجدول رقم (١٢) موقع موضوعات جرائم الاحتيال في الصحف السعودية

العناوين	الصفحة الأولى		الصفحات الداخلية		الصفحة الأخيرة		المجموع	
الصحيفة	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
الرياض	٤	٤,٨%	٦٧	٨٠,٧%	١٢	١٤,٥%	٨٣	١٠٠,٠%
اليوم	٢	٣,٠%	٥٦	٨٦,٢%	٧	١٠,٨%	٦٥	١٠٠,٠%
عكاظ	٤	٦,٩%	٤٦	٧٩,٣%	٨	١٣,٨%	٥٨	١٠٠,٠%
الوطن	-	-	٤٥	٨٥,٠%	٨	١٥,٠%	٥٣	١٠٠,٠%
الشرق الأوسط	٦	٥,٤%	٨٨	٧٧,٨%	١٩	١٦,٨%	١١٣	١٠٠,٠%
المجموع	١٦	٤,٣%	٣٠٢	٨١,٢%	٥٤	١٤,٥%	٣٧٢	١٠٠,٠%

كذلك تشير بيانات هذا الجدول بأن تأثير استخدام قالب الخبر أثر على بقية القوالب التحريرية المستخدمة، إذ بلغت نسبة استخدام قالب الفقرة القصيرة (4،6%)، وحصل قالب مشاركة القراء وقالب البيانات الرسمية على نفس النسبة (3،7%)، أما قالب صورة وخبر فقد بلغت نسبته (3،5%)، وقالب الحديث الصحفي (2،4%)، وأخير قالب الكاريكاتير الذي كانت نسبته متدنية جدا حيث بلغ (0،8%).

يتضح مما سبق عدم اهتمام الصحف السعودية بمعظم القوالب التحريرية عند تناول جرائم الاحتيال، وهذا يعود إلى تركيز الصحف على قالب الخبر عند التعامل مع جرائم الاحتيال واستخدام القوالب الأخرى لمواضيع مختلفة. على سبيل المثال، لم يظهر اهتمام الصحف بقالب الكاريكاتير على الرغم من أهمية الرسم الساخر في تجسيد الخبر وقوة تأثيره على القراء خاصة أن هذا القالب يتميز بوجوده على صفحة محددة لا تتغير تكون عادة على الصفحة الأخيرة من الصحيفة.

الجدول رقم (١٣) القوالب التحريرية المستخدمة في نشر موضوعات جرائم الاحتيال في الصحافة السعودية

الصحيفة / القوالب التحريرية	الرياض		اليوم		عكاظ		الوطن		الشرق الأوسط		المجموع	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
خبر	٥٣	٦٣,٩٪	٤٧	٧٢,٣٪	٤١	٧٠,٦٪	٤١	٧٧,٣٪	٥٩	٥٢,٢٪	٢٤١	٦٤,٨٪
تحقيق صحفي	٨	٩,٦٪	٢	٣,١٪	٦	١٠,٣٪	٢	٣,٨٪	٥	٤,٤٪	٢٣	٦,٢٪
حديث صحفي	٢	٢,٤٪	٢	٣,٦٪	١	١,٨٪	١	١,٩٪	٢	١,٨٪	٩	٢,٤٪
مقال	٦	٧,٢٪	١	١,٥٪	٣	٥,١٪	١	١,٩٪	١١	٩,٧٪	٢٢	٦,٠٪
تقرير صحفي	٢	٢,٤٪	٣	٤,٦٪	٢	٣,٤٪	-	-	٦	٥,٣٪	١٢	٣,٥٪
الكاريكاتير	-	-	١	١,٥٪	-				٢	١,٨٪	٣	٠,٨٪
مشاركة قراء	٢	٢,٤٪	٤	٦,٢٪	١	١,٨٪	٣	٥,٦٪	٤	٣,٥٪	١٤	٣,٧٪
بيانات رسمية	٣	٣,٦٪	٢	٣,١٪	-	-	٢	٣,٨٪	٧	٦,٣٪	١٤	٣,٧٪
فقرة قصيرة	٤	٤,٨٪	-	-	٢	٣,٤٪	٢	٣,٨٪	٩	٨,٠٪	١٧	٤,٦٪
صورة وخبر	٣	٣,٦٪	٢	٣,١٪	١	١,٨٪	١	١,٩٪	٦	٥,٣٪	١٣	٣,٥٪
أخرى	-	-			١	١,٨٪	-	-	٢	١,٨٪	٣	٠,٨٪
المجموع	٨٣	١٠٠٪	٦٥	١٠٠٪	٥٨	١٠٠٪	٥٣	١٠٠٪	١١٣	١٠٠٪	٣٧٢	١٠٠٪

١١.٤ العناوين التي استخدمتها الصحف السعودية في تقديم موضوعات جرائم الاحتيال

دور العنوان في الصحافة لا يمكن التغاضي عنه ذلك لأنه يحدد للقراء نوعية الموضوعات المنشورة على صفحات الصحيفة. ومن خلال العنوان يستطيع القارىء تحديد مدى أهمية الخبر المنشور. أيضا، العنوان من العناصر الصحفية المهمة وعامل جذب بالنسبة للقارئ إذا أحسن استخدامه. يوضح الجدول رقم (١٤) العناوين التي استخدمتها الصحف السعودية في تقديم موضوعات جرائم الاحتيال.

بلغت العناوين التي استخدمتها الصحف السعودية لتقديم موضوعات جرائم الاحتيال ثلاثة (3) أنواع. ارتفعت نسبة استخدام العنوان الرئيسي (85، 8%) بحيث حصل على أعلى نسبة من بين مجموعة العناوين المستخدمة، إذ احتلت صحيفة الشرق الأوسط على المرتبة الأولى بنسبة (93، 0%)، ثم صحيفة عكاظ بنسبة (88، 0%) فصحيفة الوطن (80، 7%) ثم صحيفة الرياض (83، 1%) ثم صحيفة الوطن (77، 8%).

بلغت نسبة استخدام العنوان الفرعي في موضوعات جرائم الاحتيال في الصحف السعودية (10، 2%)، حيث بلغت نسبة استخدامها في صحيفة اليوم (13، 8%)، وفي صحيفة الرياض (13، 3%)، وفي صحيفة الوطن (13، 2%)، وفي صحيفة عكاظ (8، 6%)، وفي صحيفة الشرق الأوسط

(5،3%).

أما فيما يتعلق باستخدام عناوين الفقرات في موضوعات جرائم الاحتيال في الصحف السعودية فقد حصلت على أقل نسبة (4،0%)، حيث بلغت نسبة استخدامها في صحيفة اليوم (10،8%)، وفي صحيفة الرياض (3،6%)، وفي صحيفة عكاظ (3،4%)، وفي صحيفة الوطن (1،8%)، وفي صحيفة الشرق الأوسط (1،7%). تشير نتائج هذا الجدول إلى أن الصحف السعودية اتجهت وبقوة إلى استخدام العناوين الرئيسية بنسبة كبيرة.

٥ . الخاتمة والتوصيات

الجدول رقم (١٤) العناوين التي استخدمتها الصحف السعودية في تقديم موضوعات جرائم الاحتيال

العناوين المستخدمة	عنوان رئيسي		عنوان فرعي		عناوين فقر ت		المجموع	
الصحيفة	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
الرياض	٦٩	٪٨٣،١	١١	٪١٣،٣	٣	٪٣،٦	٨٣	٪١٠٠،٠
اليوم	٤٩	٪٧٥،٤	٩	٪١٣،٨	٧	٪١٠،٨	٦٥	٪١٠٠،٠
عكاظ	٥١	٪٨٨،٠	٥	٪٨،٦	٢	٪٣،٤	٥٨	٪١٠٠،٠
الوطن	٤٥	٪٨٥،٠	٧	٪١٣،٢	١	٪١،٨	٥٣	٪١٠٠،٠
الشرق الأوسط	١٠٥	٩٣،٠	٦	٥،٣	٢	٪١،٧	١١٣	٪١٠٠،٠
المجموع	٣١٩	٪٨٥،٨	٣٨	٪١٠،٢	١٥	٪٤،٠	٣٧٢	٪١٠٠،٠

كان الهدف الرئيس من هذه الدراسة التعرف على الوضع الراهن للإعلام السعودي المقروء لرصد نصيب جرائم الاحتيال فيه. ومن خلال نتائج هذه الدراسة يمكن تقييم كفاءة وفعالية الآليات الإعلامية السعودية المقروءة بخصوص الوقاية من جرائم الاحتيال وذلك عبر طريقة تحليل مضمون المادة الإعلامية المعنية. كذلك، تقديم تصور محدد عن كيفية الوقاية من جرائم الاحتيال عبر آليات إعلامية فعالة.

كشفت هذه الدراسة عبر ميادينها النظرية والتحليلية عن مجموعة من النتائج العامة المهمة، أهمها ما يلي:

١ - تعد جرائم الاحتيال من أبرز المشكلات التي بدأت تظهر على السطح في المملكة العربية السعودية. وهذه النتيجة تتوافق مع ما أشارت إليه الدراسة النظرية والدراسات السابقة حيث ترتفع جرائم الاحتيال مع تطور وتغير المجتمع وزيادة حجم السكان.

٢ - تعد وسائل الإعلام الجماهيرية قناة مهمة ورئيسية في توعية المواطنين بالأساليب والحيل التي يستخدمها المحتالون خاصة في المجتمعات المتحضرة، مع الوضع في الاعتبار تفاوت قدرات وسائل الإعلام في المراحل المختلفة للتوعية بهذه الجرائم.

٣ - تتميز وسائل الإعلام الجماهيرية بقدرة عالية على وقاية المجتمع من جرائم الاحتيال من خلال زيادة وعي المواطنين تجاه جرائم الاحتيال ودفع الاهتمام العام بخطورة انتشار هذه الجرائم على المجتمع.

الفصل الخامس

الخاتمة والتوصيات

٤ـ تتميز وسائل الإعلام بقدرتها على جعل هذا النوع من الجرائم ضمن أولويات الاهتمام لدى المواطنين خاصة إذا تأكد انتشارها بشكل واضح قد يشكل خطراً على المواطنين.

٥ـ تمثل الصحافة مع غيرها من الوسائل الإعلامية أهم قنوات الاتصال الجماهيري التي يعتمد عليها الجمهور في الحصول على المعلومات الخاصة بجرائم الاحتيال.

٦ـ الصحافة مثل غيرها من وسائل الإعلام الأخرى لها دور فاعل في وقاية المجتمع من أخطار جرائم الاحتيال وذلك عن طريق توعية المواطنين للإسهام في مكافحة هذه الجرائم وغيرها من الجرائم الأخرى.

٧ـ اتضح من خلال نتائج هذه الدراسة ضعف اهتمام الصحف السعودية بالجرائم الإلكترونية باستثناء صحيفة الشرق الأوسط التي ربما يكون للمكان الذي تصدر منه تأثير في زيادة اهتمامها بالجرائم الإلكترونية التي تنتشر في أوروبا بشكل عام والمملكة المتحدة بشكل خاص.

ما سبق كان عرض لنتائج الدراسة العملية الخاصة بالصحف السعودية، ويمكن استخلاص عدد من النتائج النظرية تم التوصل إليها عن طريق مراجعة أدبيات الدراسة التي عرضت في الفصل الثاني وهي على النحو التالي:

١ـ هناك بعض الصفقات الدولية التي يبرمها رجال الأعمال غير أنها لا تعتمد على أسس علمية مضمونة، لذا على رجال الأعمال الحذر من إبرام الصفقات غير المضمونة والتي تقوم على العلاقات الشخصية والزيارات الميدانية، بل يجب أن تكون الصفقات مبنية على معلومات موثقة ورسمية عن طريق الغرف التجارية والبنوك (فهمي، 1410هـ).

٢ـ تبين أن نسبة غير قليلة من رجال الأعمال تستخدم الاعتمادات المستندية في عمليات الاستيراد ، لأنها من أهم وأكثر العمليات المصرفية التي تجريها البنوك حاليا في مجال النشاط الاقتصادي والمالي . لذا يجب التأكيد على رجال الأعمال الاكتفاء بالاعتماد المستندي ، وأنه ليس كافيا بذاته لمقاومة الغش والاحتيال ولكنه إحدى الوسائل لمقاومة الغش والاحتيال (سالم ، 1407هـ و1408هـ) .

٣ ـ تبين أن حوادث الاحتيال البحري تتشابه وسائلها ومخططاتها مع إمكانية تنفيذها وتكرارها ، لذا يجب أن تتضافر الجهود لمحاربة هذه الظاهرة والقضاء عليها (عاشور ، 1405هـ) .

٤ ـ تبين أن عمليات النصب والاحتيال ما كانت لتنمو بهذا الحجم لولا ضعف البناء القانوني للاستثمار . والحل لا يكون بمعزل عن إعادة رسم الخطوط العريضة للبيئة القانونية في المملكة بدءاً بتحديث القوانين ، وشفافية القضاء ، وكفاءة تطبيق الأحكام (الثنيان ، 1426) .

٥ ـ تبين أن معظم الشركات التي تقصد الغش تستخدم الخدع والاحترافات اللغوية في التلاعب بالكلمات والنصوص عن طريق الاعتماد على مستشارين قانونيين بحيث يضمنون عدم ملاحقتهم قانونيا . والحل يبقى في إيجاد معايير للدعاية ونظم مسؤولية المصنع ومحاسبة الكاذب والمبالغ ، لأنه غشاش ومدلس (المعمر ، 2005م) .

٦ ـ تبين أن هناك مشاكل تتعلق بالتأمين وأن هناك جرائم احتيال بشكل واضح ، لذا يجب أن يعرف المؤمن له التزامات الجهة التي تم التأمين لديها ، كما يجب عليه أن يراجع البنود التي يرغب أن يغطيها عقد التأمين قبل التوقيع عليه (قضايا واتجاهات ، 1408هـ) . أيضا ، أثناء

عقد التأمين على المؤمن له الامتناع عن كل ما من شأنه زيادة الخطر وأن يخبر المؤمن بكل ظرف يحدث من شأنه زيادة درجة احتمال وقوع الخطر أو زيادة درجة ضخامته (سالم، 1412هـ).

٧ ـ تبين أن كثيرا من المستثمرين والمواطنين يجهلون الكثير عن جرائم الانترنت، لذلك يجب توعية مستخدمي الانترنت بضرورة أخذ الاحتياطات اللازمة عند الاستخدام خاصة من يستخدمه لأغراض التجارة، خاصة بعد ارتفاع نسبة جرائم الاحتيال بشكل لافت للانتباه، فجرائم الاحتيال بواسطة بطاقات الائتمان خلال عمليات الشراء عبر الشبكة وصلت إلى ما يقارب (2) مليون جريمة في أوروبا عام 1999م، كما ارتفعت في الولايات المتحدة منذ عام 1997م بنسبة (600%) (الأسرة، 1426هـ، 151).

أما أهم المقترحات والتوصيات التي توصلت لها الدراسة:

أولاً: ينبغي الاهتمام بتوعية المواطنين بخطر جرائم الاحتيال في جميع وسائل الإعلام الجماهيري، لأن ذلك سيسهم في القضاء عليها.

ثانياً: ينبغي الاهتمام بتوفير المعلومات المناسبة كل على حسب مجاله. فيجب على وسائل الإعلام المختلفة توفير المعلومات للمواطن العادي عن الوسائل التي يستخدمها المجرمون للاحتيال على الغير، كذلك يجب توفير المعلومات التي تمكن التاجر من الاعتماد عليها في وقاية نفسه من ألاعيب ووسائل المحتالين. وهذا يعني مراعاة خصائص وسمات الجمهور المستهدف في الرسائل الاتصالية.

ثالثاً: دعوة المختصين للمشاركة في دراسة أسباب انتشار جرائم الاحتيال في المجتمع.

رابعاً: إتاحة الفرصة للكتاب والخبراء المهتمين بمجال جرائم الاحتيال في طرح أفكارهم وخبراتهم من خلال الكتابة في الصحف وذلك للإسهام في توعية أبناء المجتمع عن جرائم الاحتيال.

اعتماداً على ما تم عرضه من دراسات وبيانات وإحصاءات، يمكن التأكيد على أن جرائم الاحتيال خاصة جرائم الاحتيال الالكترونية تنمو وتتطور بشكل سريع يستوجب من المخططين والقائمين على الصحافة توعية المواطنين بأخطارها، ومن جهة أخرى تحفيز المؤسسات الحكومية والخاصة بسرعة اللحاق بركب التطور التكنولوجي وسرعة استخدام كل جديد لحماية الممتلكات الخاصة بالدولة والمواطنين من أيدي المحتالين والنصابين.

إن خطورة جرائم الاحتيال لا تتوقف عند من وقعت عليه بل تتعداه إلى كافة أعضاء المجتمع. إن الوقاية من هذه الجرائم وذلك باستخدام التقنيات الحديثة في تنفيذ المعاملات المالية والتجارية من شأنه زيادة ثقة المواطن والمستثمر بسوق العمل، وهذا بالتالي له الأثر الإيجابي على نمو اقتصاد الدولة. إن استخدام التقنيات الحديثة في إجراء المعاملات المالية ضرورة ملحة في هذا الوقت، فعن طريق أحدث التقنيات يمكن ضمان وقاية المواطن والمستثمر من جرائم الاحتيال قبل وقوعها.

إن الصحافة تستطيع القيام بالكثير من الأدوار المهمة التي من شأنها توعية المواطنين من جرائم الاحتيال بجميع أشكالها. وهذا أحد أشكال الوقاية الذي قد تؤديه الصحافة من خلال نشر التحقيقات الصحفية والبيانات والإحصاءات الرسمية والاستعانة بالخبراء بشكل متواصل للاستفادة منهم. كذلك نشر وتتبع كل جديد في هذا المجال أو ستكون النتيجة سلبية للغاية

وسيكون من الصعب فهم مدى التهديدات المحتملة التي ربما تواجه المجتمع واقتصاده بسبب جرائم الاحتيال الإلكتروني وغسل الأموال والاحتيالات التعاقدية وغيرها من جرائم الاحتيال الأخرى.

أخيراً، جميع القطاعات التجارية والاستثمارية كالقطاعات المصرفية والعقارات والاستيراد والتصدير وغيرها معرضة لجرائم الاحتيال مما يجعل فهم الأشكال المتعددة والمتنوعة لجرائم الاحتيال ضرورة ملحة للمواطن والدولة على حد سواء.

المراجـــع

أولاً: المراجع العربية

أبو الروس، أحمد بسيوني. (1986م) جرائم النصب. الإسكندرية، جمهورية مصر العربية: دار المطبوعات الجامعية.

أبو زيد، فاروق. (1986م). الصحافة المتخصصة. الطبعة الأولى. القاهرة، جمهورية مصر العربية: عالم الكتب.

الأسرة. (1426هـ). جرائم الإنترنت: قنابل عابرة للقارات. العدد: شوال 151.

الأحبابي، محمد ناصر. 1411هـ. وسائل مكافحة النصب والاحتيال في دولة الإمارات العربية المتحدة. دراسة ماجستير مقدمة لقسم العلوم الاجتماعية بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب. الرياض، المملكة العربية السعودية.

أي أم أيه إنفو. (2003م). المصارف الإماراتية تستخدم البصمة لمنع الاحتيال. http: / /www . ameinfo . com /arabic /Detailed / 12636 .

. html

أي أم أيه إنفو . (2003م) . قراصنة«بطاقات الصراف الآلي» يدفعون البنوك نحو استخدام أنظمة البيولوجديا الإحصائية .

. http : / /www . ameinfo . com /arabic /Detailed /11959 . html

إيليس، جون . (أ1993م) . دور البنوك المركزية في مكافحة غسل الأموال . ندوة الرياض عن الجرائم الاقتصادية (غسل الأموال ـ تزييف العملات ـ الاحتيال المصرفي) من 11ـ13 اكتوبر 1993م . الرياض، المملكة العربية السعودية : مؤسسة النقد العربي السعودي ـ مجلس التعاون لدول الخليج العربي – مجموعة FATF .

إيليس، جون. (ب1993م). العناصر الأساسية لنظام الإبلاغ عن المعاملات المشتبه فيها. ندوة الرياض عن الجرائم الاقتصادية (غسل الأموال ـ تزييف العملات ـ الاحتيال المصرفي) من 11ـ 13 أكتوبر 1993م. الرياض، المملكة العربية السعودية: مؤسسة النقد العربي السعودي– مجلس التعاون لدول الخليج العربي ـ مجموعة FATF.

بابينو، نايل. (2001). الاحتيال، التعرف عليه، الوقاية منه، اكتشافه. ندوة الاي دي آي. اوسلو، النرويج. www. idi. no /arabic /symposium2001 /fraud. ppt.

بدر، أحمد. (أ1998م). مناهج البحث في الاتصال والرأي العام والإعلام الدولي. القاهرة، جمهورية مصر العربية: دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع.

بدر، أحمد. (ب1998م). الاتصال بالجماهير بين الإعلام والتطويع والتنمية. القاهرة، جمهورية مصر العربية: دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع.

البكر، رشيد بن النوري. (1424هـ). المفاهيم الأمنية في كتب العلوم الشرعية بالمرحلة الثانوية في المملكة العربية السعودية. مجلة البحوث الأمنية: المجلد 12، عدد 24: 153ـ197.

التجارة. (1407هـ). الاحتيال البحري الجديد: الافلاس بديل القرصنة. التجارة، العدد 327: 6ـ11. جدة، الغرفة التجارية الصناعية.

الثنيان، تركي عبدالعزيز. (1426هـ). اغراءات مجانية للنصب والاحتيال. جريدة الوطن، عدد: 1641، 28 مارس 2005م.

جريدة البيان . (1999) . مع استمرار مسلسل عمليات الاحتيال النيجرية ، تشديد العقوبات على مصدري الشيكات بدون رصيد بالسعودية ، أربعة مليارات حجم المبالغ الناجمة عن الظاهرة . العدد : الخميس 8 جمادى الاولى 1420هـ الموافق 19 اغسطس 1999م . http://www.albayan.co.ae/albayan/1999/08/19/eqt/6.htm

الجهني ، عيد مسعود . (1404هـ) . أحكام الشيك في النظام السعودي . الطبعة الأولى . الرياض ، المملكة العربية السعودية : تهامة .

الحبوش ، طاهر جليل . (1422هـ) . جرائم الاحتيال : الأساليب والوقاية والمكافحة . الطبعة الأولى . المملكة العربية السعودية ، الرياض : أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية .

الحجيلان ، صلاح . (1411هـ) . الغش والاحتيال في التجارة الدولية والنقل البحري . التجارة ، العدد 352 : 60-63 . جدة ، الغرفة التجارية الصناعية .

ــــــــــــــ ، (1409هـ) . الغش والاحتيال في التجارة الدولية والنقل البحري . . تجارة الرياض ، العدد 320 : 35-37 . الرياض ، الغرفة التجارية الصناعية .

حسني ، محمود نجيب . (1988) . شرح قانون العقوبات : القسم الخاص . القاهرة ، جمهورية مصر العربية : دار النهضة العربية .

حسون ، تماضر و حسين الرفاعي . (1408هـ) . المشكلات الأمنية المصاحبة لنمو المدن والهجرة إليها . الرياض ، المملكة العربية السعودية : المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب .

حسين، سمير محمد. (1983م). تحليل المضمون. القاهرة، جمهورية مصر العربية: عالم الكتب.

حلة، محمد علي. (1420هـ). مرئيات الإعلام في عهد الملك عبدالعزيز. الحرس الوطني، ربيع الآخر.

الخريف، رشود محمد. (1419هـ). الجريمة في المدن السعودية: دراسة في جغرافية الجريمة. المملكة العربية السعودية، الرياض: وزارة الداخلية، مركز أبحاث الجريمة.

الخليفة، عبدالله حسين. (1413هـ). المحددات الاجتماعية لتوزيع الجريمة على أحياء مدينة الرياض. المملكة العربية السعودية، الرياض: وزارة الداخلية، مركز أبحاث الجريمة.

خليفة، إبراهيم. (1410هـ). دور المجتمع في مكافحة الجريمة والحد من انتشارها. مجلة الأمن، العدد الأول جمادى الآخرة.

رضوان، أبوالفتوح. (1406هـ). الإعلام والرسالة التربوية. وقائع ندوة ماذا يريد التربويون من الإعلاميين، مكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض، 6ـ9 شعبان 1402هـ؟ الرياض المملكة العربية السعودية: مكتب التربية العربي لدول الخليج.

الرميح، يوسف أحمد. (1424هـ). تحليل سوسيولوجي لأنماط الجريمة في شبه الجزيرة العربية في فترة ما قبل التوحيد. مجلة البحوث الأمنية: المجلد 12، عدد 24: 103-152.

الرياض. (1424هـ: 12862). السرقات والاحتيال وغسيل الأموال والاستغلال الجنسي والتجسس أبرز تلك الجرائم. العدد: 12862، 8 سبتمبر 2003م.

ـــــــــــــ، (1426هـ: 13448). في ظل رفض المظالم النظر في قضايا التأمين. . مطالب باستعجال تشكيل المحاكم المرورية: شركات التأمين تعرض مكاتبها للإيجار وترفض دفع التعويضات. العدد: 13448، 19 ابريل 2005م.

ساعاتي، أمين. (1420هـ). تاريخ الصحافة السعودية في عهد الملك عبدالعزيز. المنهل، ربع الأول وربيع الثاني (الربيعان).

سالازار، لورنزو. (أ1993م). التجربة الايطالية في جهود مكافحة غسل الأموال. ندوة الرياض عن الجرائم الاقتصادية (غسل الأموال- تزييف العملات - الاحتيال المصرفي) من 11- 13 اكتوبر 1993م. الرياض، المملكة العربية السعودية: مؤسسة النقد العربي السعودي- مجلس التعاون لدول الخليج العربي- مجموعة FATF.

ـــــــــــــ، (ب1993م). إجراءات التحقيق والإجراءات القضائية في شأن غسل الأموال. ندوة الرياض عن الجرائم الاقتصادية (غسل الأموال- تزييف العملات - الاحتيال المصرفي) من 11- 13 اكتوبر 1993م. الرياض، المملكة العربية السعودية: مؤسسة النقد العربي السعودي- مجلس التعاون لدول الخليج العربي- مجموعة FATF.

سالم، صلاح. (1407هـ). دراسة عن دور الاعتمادات المستندية في حماية المستورد السعودي من الغش والاحتيال. تجارة الرياض، العدد، 318: 40-43. الرياض، الغرفة التجارية الصناعية

ـــــــــــــ، (1408هـ). دراسة عن دور الاعتمادات المستندية في حماية المستورد السعودي من الغش والاحتيال.

تجارة الرياض، العدد، 319 : 48-51 . الرياض، الغرفة التجارية الصناعية .

ــــــــــــــــ، (1412هـ) . التأمين بين حسن النية والاحتيال .
تجارة الرياض، العدد، 351 : 52-55 . الرياض، الغرفة التجارية الصناعية .

سفر، محمد . (2001م) . المصارف وتبييض الأموال : تجارب عربية وأجنبية . بيروت، لبنان : إتحاد المصارف العربية .

ــــــــــــــــ، (2003م) . مكافحة غسل الأموال في البلدان العربية . بيروت، لبنان : إتحاد المصارف العربية .

السيف، محمد ابراهيم . (1416هـ) . الظاهرة الإجرامية في ثقافة وبناء المجتمع السعودي بين التصور الاجتماعي وحقائق الاتجاه الإسلامي . الرياض، المملكة العربية السعودية : مركز أبحاث الجريمة .

الشاذلي، فتوح عبدالله . 1988م . جرائم التعزيز المنظمة في المملكة العربية السعودية . الرياض : عمادة شؤون المكتبات، جامعة الملك سعود .

الشبيلي، عبدالرحمن . (1400هـ) . تاريخ الإعلام السعودي . مذكرة مطبوعة لطلاب قسم الإعلام بكلية الآداب، جامعة الملك سعود . الرياض، المملكة العربية السعودية .

الشرق الأوسط . (2002م : 8676) . السعودية تحذر مواطنيها من عصابات الاحتيال المنظم . العدد : 8676، 30 أغسطس 2002م .

ــــــــــــــــ، (2003م : 8905) . مصادر مصرفية سعودية

تحذر من عمليات احتيال يتعرض لها رجال الأعمال عبر بطاقات الائتمان. العدد: 8905، 16 ابريل 2003م.

ــــــــــــــــ، (2004م: 9359). شركة تأمين سعودية تدفع 53 مليون دولار تعويضات عن حوادث مرورية خلال 6 أشهر فقط. العدد: 9359 ، 13 يوليو 2004م.

ــــــــــــــــ، (2002م: 8614). تجار في السعودية يتعرضون لخسائر مالية نتيجة ضبط عمليات احتيال عبر بطاقات ائتمانية مزورة. العدد: 8614، 29 يونيو 2002م.

ــــــــــــــــ، (2003م: 8958). مؤسسة النقد السعودية تحذر من التعامل ببطاقات ائتمانية تصدرها شركات انترنت. العدد: 8958، 8 يونيو 2003م.

ــــــــــــــــ، (2004م: 9421). السعودية تدرس نظاما يمنح المبلغين عن السلع المغشوشة 25 في المائة من الغرامات المفروضة على المخالفين. العدد: 9421 ، 13 سبتمبر 2004م.

ــــــــــــــــ، (2004م: 9454). خبراء التأمين في السعودية يحذرون من تهرب الشركات الأجنبية غير المرخصة من الإيفاء بالتزاماتها المالية في حال تطبيق النظام الجديد. العدد: 9454، 16 اكتوبر 2004م.

ــــــــــــــــ، (2004م: 9469). السعودية تتلف أكثر من 5،2 ألف طن من المواد الغذائية المغشوشة وتحيل 56 قضية للفصل القضائي. العدد: 9469 ، 31 اكتوبر 2004م.

شومان، محمد علي. (1420). الإعلام وجنوح الأحداث.

المملكة العربية السعودية، الرياض: وزارة الداخلية، مركز أبحاث الجريمة.

طالب، حسن. (1997). علم الإجرام: الجريمة، العقوبة، والمؤسسات الإصلاحية. بيروت، لبنان: دار الفنون للطباعة والنشر.

الطويرقي، عبدالله. (1418هـ). صحافة المجتمع الجماهيري: سوسيولوجيا الإعلام في مجتمعات الجماهير. الطبعة الأولى. الرياض، المملكة العربية السعودية: مكتبة العبيكان.

عاشور، عبدالحفيظ. (1405هـ). القرصنة والاحتيال البحري. الاقتصاد، العدد، 135: 20-22. الدمام، الغرفة التجارية الصناعية.

عباس، إياد حسين. (1988م) جريمة الاحتيال في القانون العراقي. بغداد، العراق: مطبعة عصام.

عبدالحميد، محمد. (1983م). تحليل المحتوى في بحوث الاعلام. جدة، المملكة العربية السعودية: دار الشروق.

__________، (1993م). دراسة الجمهور في بحوث الإعلام. القاهرة، جمهورية مصر العربية: عالم الكتب.

عرفة، محمد السيد. (1422هـ). آثارها وكيفية مواجهتها: ظاهرة النصب والاحتيال تغزو الأسواق. تجارة الرياض، العدد، 463: 54-57. الرياض، الغرفة التجارية الصناعية.

عزت، محمد فريد محمود. (1404هـ). قاموس المصطلحات الإعلامية. جدة، المملكة العربية السعودية: دار الشروق للنشر والتوزيع والطباعة.

ـــــــــــــــ، (1990). وسائل الإعلام السعودية: النشأة والتطور. جدة، المملكة العربية السعودية: دار الشروق للنشر والتوزيع والطباعة.
العساف، صالح حمد. (1409هـ). المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية. الطبعة الأولى. الرياض، المملكة العربية السعودية: شركة العبيكان للطباعة والنشر.
العمر، معن خليل. (1425هـ). جرائم الاحتيال وآثارها في التنمية. المملكة العربية السعودية، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
العميري، أحمد محمد عبدالكريم. (1405هـ). دراسة وصفية للإعلام في المملكة العربية السعودية. جامعة الملك سعود، كلية الزراعة، قسم الاقتصاد الزراعي والمجتمع الريفي.
عودة، عبدالقادر. 1412هـ. التشريع الجنائي الإسلامي مقارنا بالقانون الوضعي. الجزء الأول. الطبعة الحادية عشرة. بيروت: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع.
فؤاد، محمود حسن. (1406هـ). جريمة الشيكات بلا رصيد. الأمن والحياة، العدد 18: 28ـ29.
الفلاج، خالد إبراهيم. 1415هـ. سجناء الحق الخاص: دراسة مطبقة بسجون المنطقة الشرقية. دراسة ماجستير مقدمة لقسم العلوم الاجتماعية بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب. الرياض، المملكة العربية السعودية.
فهمي، أحمد منير. (1410هـ). التقارير العالمية الحديثة عن الغش الدولي. تجارة الرياض، العدد: 280: 32ـ36. الرياض، الغرفة التجارية الصناعية.
القسوس، رمزي نجيب. (2002م). غسيل الأموال وجريمة

العصر : دراسة مقارنة . عمان، الأردن : دار وائل للنشر والتوزيع .

قضايا واتجاهات . (1408هـ) . حول الحد من الاحتيال والتلاعب في عمليات الاستيراد . قضايا واتجاهات ، العدد 165 : 23–28 . الرياض، المملكة العربيةالسعودية : إدارة خدمات المعلومات، المركز الوطني للمعلومات المالية والاقتصادية، وزارة المالية والاقتصاد الوطني .

الكتاب الإحصائي، (1402هـ) . الإدارة العامة للتطوير الإداري، إدارة التخطيط والإحصاء . وزارة الداخلية . المملكة العربية السعودية .

ـــــــــــــ، (1404هـ) . الإدارة العامة للتطوير الإداري، إدارة التخطيط والإحصاء . وزارة الداخلية . المملكة العربية السعودية .

ـــــــــــــ، (1405هـ) . الإدارة العامة للتطوير الإداري، إدارة التخطيط والإحصاء . وزارة الداخلية . المملكة العربية السعودية .

ـــــــــــــ، (1406هـ) . الإدارة العامة للتطوير الإداري، إدارة التخطيط والإحصاء . وزارة الداخلية . المملكة العربية السعودية .

ـــــــــــــ، (1407هـ) . الإدارة العامة للتطوير الإداري، إدارة التخطيط والإحصاء . وزارة الداخلية . المملكة العربية السعودية .

ـــــــــــــ، (1408هـ) . الإدارة العامة للتطوير الإداري، إدارة التخطيط والإحصاء . وزارة الداخلية . المملكة العربية

السعودية .

ـــــــــــــــ ، (1409هـ) . الإدارة العامة للتطوير الإداري ، إدارة التخطيط والإحصاء . وزارة الداخلية . المملكة العربية السعودية .

ـــــــــــــــ ، (1401هـ) . الإدارة العامة للتطوير الإداري ، إدارة التخطيط والإحصاء . وزارة الداخلية . المملكة العربية السعودية .

ـــــــــــــــ ، (1403هـ) . الإدارة العامة للتطوير الإداري ، إدارة التخطيط والإحصاء . وزارة الداخلية . المملكة العربية السعودية .

ـــــــــــــــ ، (1410هـ) . الإدارة العامة للتطوير الإداري ، إدارة التخطيط والإحصاء . وزارة الداخلية . المملكة العربية السعودية .

ـــــــــــــــ ، (1411هـ) . الإدارة العامة للتطوير الإداري ، إدارة التخطيط والإحصاء . وزارة الداخلية . المملكة العربية السعودية .

ـــــــــــــــ ، (1412هـ) . الإدارة العامة للتطوير الإداري ، إدارة التخطيط والإحصاء . وزارة الداخلية . المملكة العربية السعودية .

ـــــــــــــــ ، (1413هـ) . الإدارة العامة للتطوير الإداري ، إدارة التخطيط والإحصاء . وزارة الداخلية . المملكة العربية السعودية .

ـــــــــــــــ ، (1414هـ) . الإدارة العامة للتطوير الإداري ، إدارة التخطيط والإحصاء . وزارة الداخلية . المملكة العربية

السعودية .

ــــــــــــــ، (1415هـ) . الإدارة العامة للتطوير الإداري، إدارة التخطيط والإحصاء . وزارة الداخلية . المملكة العربية السعودية .

ــــــــــــــ، (1416هـ) . الإدارة العامة للتطوير الإداري، إدارة التخطيط والإحصاء . وزارة الداخلية . المملكة العربية السعودية .

ــــــــــــــ، (1417هـ) . الإدارة العامة للتطوير الإداري، إدارة التخطيط والإحصاء . وزارة الداخلية . المملكة العربية السعودية .

ــــــــــــــ، (1418هـ) . الإدارة العامة للتطوير الإداري، إدارة التخطيط والإحصاء . وزارة الداخلية . المملكة العربية السعودية .

ــــــــــــــ، (1419هـ) . الإدارة العامة للتطوير الإداري، إدارة التخطيط والإحصاء . وزارة الداخلية . المملكة العربية السعودية .

ــــــــــــــ، (1420هـ) . الإدارة العامة للتطوير الإداري، إدارة التخطيط والإحصاء . وزارة الداخلية . المملكة العربية السعودية .

ــــــــــــــ، (1421هـ) . الإدارة العامة للتطوير الإداري، إدارة التخطيط والإحصاء . وزارة الداخلية . المملكة العربية السعودية .

ـــــــــــــــ، (1400هـ). الإدارة العامة للتطوير الإداري، إدارة التخطيط والإحصاء. وزارة الداخلية. المملكة العربية السعودية.

كوير، ميشيل. (1993م). تقنيات التحقيقات الحديثة. ندوة الرياض عن الجرائم الاقتصادية (غسل الأموال ـ تزييف العملات ـ الاحتيال المصرفي) من 11ـ13 اكتوبر 1993م. الرياض، المملكة العربية السعودية: مؤسسة النقد العربي السعودي– مجلس التعاون لدول الخليج العربي– مجموعة FATF.

المرصفاوي، حسن صادق. (1978). قانون العقوبات الخاص. الإسكندرية، جمهورية مصر العربية: منشأة المعارف.

مركز البحوث والدراسات. (1424هـ). ظاهرة غسل الأموال وآثارها الإقتصادية والاجتماعية وسبيل مكافحتها. الغرفة التجارية الصناعية، الرياض: المملكة العربية السعودية.

المعمر، فهد فيصل. (2005م). الدعاية الكاذبة أو المبالغ فيها غش. الشرق الأوسط، العدد: 9568، 28 مارس 2005م.

موسى، أحمد كمال الدين. (1399هـ). مكافحة الغش التجاري. محاضرات الدورة التدريبية الأولى في التفتيش الصحي ومراقبة الأغذية. الفترة من 15/ 3/ 1399هـ حتى 30/ 4/ 1399هـ، صفحة 159ـ192. الهيئة العربية السعودية للمواصفات والمقاييس، الرياض: المملكة العربية السعودية.

الناصر، عبدالعزيز بن صالح. (1420هـ). جريمة النصب والاحتيال والخصائص الاجتماعية لمرتكبيها: دراسة مقارنة بين مدينتي الرياض وجدة. دراسة ماجستير مقدمة لقسم العلوم

الاجتماعية بأكاديمية نايف للعلوم الأمنية. الرياض، المملكة العربية السعودية.

نجم، طه عبدالعاطي. (1998م). الاتصال الجماهيري. القاهرة، جمهورية مصر العربية: دار المعرفة الجامعية.

هرجة، مصطفى مجدي. (1991). جرائم النصب وأحكام الشيك وخيانة الأمانة. الطبعة الثالثة. مصر: مطابع طنطا.

هنداوي، نور الدين. (1991). جرائم الاعتداء على الأشخاص والأموال. القاهرة، جمهورية مصر العربية: دار النهضة العربية.

وزارة التجارة. 1405هـ. مجموعة المبادىء النظامية في مواد الأوراق التجارية. الجزء الأول. الرياض: مطابع الشريف.

ثانياً: المراجع الأجنبية

Akers، Ronald L. (1997). Criminological Theory: Introduction and Evaluation، 2nd ed. Los Angles، California: Roxbury.

Alkhalifah، Abdullah H. (1982). The Application of Division of Labor and Socialization to Socio-Economic Development in Saudi Arabia. A Dissertation Submitted to California State University.

Alshuwaikhat، Habib M. and Shaibu Bala Garba. (1997). Urbanism and Crime: A Cross-National /Cross-Cultural Study. Cross Cultural Research، Vol. 31(3): 266-248.

Andrzej، Mosciskier. (1976). Delinquency in Poland and the Processes of Industrialization and Urbanization. The Polish Sociological Bulletin، Vol. 1(33): 53-63.

Arcand، Suzanne and Yves، Brillon. (1973). Comparative Criminol-

ogy: Africa. Acta-Criminologica، 6: 199-217.

Bittner، John R. (1980). Mass Communication: An Introduction. Second Edition. New Jersey: Hall، Inc.

Blalock، Hubert M. (1969). Theory Construction. Englewood Cliffs، New Jersey: Prentice Hall.

Clinard، Marshall B.، and Daniel، J. Abbott. (1973). Crime in Developing Countries، A Comparative Perspective. New York: A Wiley، Inter-science Publication.

Cohen، Albert K. 1955. Delinquent Boys: The Culture of Gang. New York: Free Press.

Davis، James E. (1970). Social Problems. New York: Free Press.

Defleur، Melvin L. (1970). Theories of Mass Communication. New York: David McKay.

Defleur، Melvin L. and Evertte E. Dennis. (1981). Understanding Mass Communication. London: Houghton Mifflin Company.

Dubin، Robert. (1978). Theory Building. New York: Free Press.

Festinger، Leon. (1957). A Theory of Cognitive Dissonance. Evanston، Illinoise: Raw Peterson.

Gibbs، Jack P. (1972). Sociological Theory Construction. Hinsdale، Illinois: Dryden.

Grunig، J. E. (1971). Communication and the Economic Decision-Making Processes of Colombian Peasants. Economic Development and Cultural Change، Vol. 18: 580-597.

Hirschi، Travis. 1969. Causes of Delinquency. Berkeley، CA، University of California Press.

Jary، David and Julia Jary. (1991). The Harpecollins Dictionary of Sociology. New York: HarperPerennial.

Klapper، Joseph. (1960). The Effects of Mass Communication. Glencoe، Il: Free Press.

Kryczka، Piotr. (1978). Some Phenomena of Social Pathology in Poland. Polish Sociological Bulletin، Vol. 2: 101–109.

Libsky، George A. (1959). Survey of World Cultures: Saudi Arabia. New Haven: Harf Press.

Macionis، John J. (1999). Sociology: Annotated Instructorشs Edition. Seventh Edition. New Jersey: Prentice Hall.

McQuail، Denis. (1981). The Influence and Effects of Mass Media. In Morrise Janowitz and Paul Hirsch (eds.)، Reader in Public Opin–ion and Mass Communication. New York: The Free Press.

McQuail، Denis. (1989). Mass Communication Theory. London: Beverily Hills: Sage Publication.

Mills، C. Wight. (1951). White Collar. New York: Oxford University Press.

Ogburn، William F. (1964). On Culture and Social Change. Chicago: University of Chicago Press.

Persell، Caroline H. (1987). Understanding Society. Second Edition. New York: Harper ﷲ Row.

Philip، Martin. (1996). Increasing Numbers of Migrants Challenge Policymakers Worldwide. Population Today، Vol. 24: 1–2.

Parkin، Michael. 1993. Economics. Second Edition. Addison–Wesley Publishing Company، Inc. Reading، Massachusetts.

Prassell، Frank R. (1975). Introduction to American Criminal Justice. New York: Harper and Row Publishers.

Turner، Jonathan H. (1991). The Structure of Sociological Theory. California: Wadsworth Publishing Company.

Van Culienberge، J. (1987). The Information Society: Some Trends and Implications. European Journal of Communication، 2: 105-121.

Reid، Titus Sue. (1994). Crime and Criminology. Seventh Edition. New York: Harcourt Brace College Publishers.

Skogan، Wesley G. (1977). The Changing Distribution of Big-City Crime: A Multi-City-Series Analysis. Urban Affairs Quarterly، 13: 33-47.

Slone، Neal David. (1991). Crime and the Social Order in Modernizing Society. Dissertation Submitted to University of Washington.

Sutherland، Edwin H. and Donald R. Cressey. (1978). Principle of Criminology. Tenth ed. Philadelphia: Lippincott.

Van Dijk. (1991). Racism and the Press. London: Routledge.

Vergeer Maurice، Marcel Lubbers and Peer Scheepers. (2000). Exposure to Newspapers and Attitudes toward Ethnic Minorities: A Longitudinal Analysis. The Howard Journal of Communication، Vol. 11: 127-143.

Vidmar، N. and Rokeach، M. (1974). Archie Bunkerشs Bigotry: a Study of Selective Perception and Exposure. Journal of Communication، 24: 36-47.

Wang، Yuefeng. (1992). Urban Juvenile Crime in China. A Master Thesis Presented to Simon Fraser University، Canada.

Wright، Charles. (1978). Sociology of Communication. New York: Sage Publication.

الملحق رقم (١)

استمارة تحليل المضمون لموضوعات جرائم الاحتيال في الصحافة السعودية خلال الفترة من 1 يناير 2004م إلى 1 ديسمبر 2004م

أولا : اسم الصحيفة : وهو الاسم الذي تعرف به، وتنقسم هذه الفئة إلى الفئات الفرعية التالية :

١ ـ الرياض

٢ ـ اليوم

٣ ـ عكاظ

٤ ـ الوطن

٥ ـ الشرق الأوسط

ثانيا : موضوعات جرائم الاحتيال الرئيسية وتنقسم إلى الفئات الفرعية التالية :

الملاحـــق

١ ـ التجارة بجميع أشكالها

٢ ـ الائتمان والاحتيال الإلكتروني

٣ ـ التأمين بجميع أشكاله

ثالثا : موضوعات جرائم الاحتيال الفرعية وتنقسم إلى الفئات

رقم الاستمارة	

الفئـة									
اسم الصحيفة									
توزيع الموضوعات الرئيسة									
توزيع الموضوعات الفرعية									
الجمهور المستهدف									
الإطار الجغرافي									
مصادر الاستشهاد									
الهدف من نشر الموضوع									
هل عرض الموضوع مرتبط بمناسبة									
موقع الموضوع									
القوالب التحريرية									
نوع العناوين									

التالية :

١ ـ تزوير لأغراض النصب والاحتيال

٢ ـ شيكات دون رصيد

٣ ـ انتحال شخصيات للاحتيال

٤ ـ غش في الوقود

٥ ـ تقليد سلع وغش تجاري

٦ ـ احتيال في بطاقات سوا

٧ـ جرائم إلكترونية

٨ـ احتيال في بطاقات الائتمان

٩ ـ تحايل في التأمين

١٠ ـ تستر تجاري

١١ ـ غسل أموال

١٢ ـ تحايل في استخدام العمالة

رابعا : الجمهور المستهدف، تستخدم هذه الفئة في التعرف على الجمهور الذي توجه إليه موضوعات جرائم الاحتيال حيث تنقسم إلى الفئات التالية :

١ ـ جمهور عام

٢ ـ بنوك ومؤسسات خاصة

٣ ـ رجال الأعمال

٤ـ المحتالون

٥ ـ مسئولون حكوميون

خامسا : الإطار الجغرافي، تستخدم هذه الفئة في التعرف على التوزيع الجغرافي لموضوعات جرائم الاحتيال حيث تنقسم إلى الفئات التالية :

١ ـ محلي

٢ـ خليجي

٣- عربي

٤ - عالمي

سادسا : مصادر الاستشهاد، تستخدم هذه الفئة في التعرف على المصادر التي استخدمها الكاتب عند عرض موضوعات جرائم الاحتيال حيث تنقسم إلى الفئات التالية :

١ - كتب أو تقارير علمية

٢ - رأي كاتب

٣ - بيانات أو إحصاءات

٤ - أحداث واقعية

٥ - شهود عيان

سابعا : الهدف من نشر الموضوع، تستخدم هذه الفئة في التعرف على الأهداف التي تضمنتها موضوعات جرائم الاحتيال في الصحافة السعودية وتنقسم إلى الفئات التالية :

١ - توعية

٢ - بيانات رسمية

٣ - مناشدة جهات رسمية

٤ - بيان أخطار

٥ - إعلام

ثامنا : ارتباط الموضوع بمناسبة، تستخدم هذه الفئة للتعرف على ما إذا كان الموضوع المنشور مرتبطاً بمناسبة من عدمه وتنقسم إلى الفئات التالية :

١ ـ مرتبط بمناسبة

٢ ـ غير مرتبط بمناسبة

تاسعا : الموقع، تستخدم هذه في التعرف على مكان موضع جرائم الاحتيال من الصحيفة وتنقسم إلى الفئات التالية :

١ ـ صفحة أولى

٢ ـ صفحة داخلية

٣ ـ صفحة أخيرة

عاشرا : القوالب التحريرية، المقصود بهذا شكل المادة التي تم بها تقديم مضمون موضوعات جرائم الاحتيال في الصحافة السعودية وتنقسم إلى الفئات التالية :

١ ـ خبر

٢ ـ تحقيق صحفي

٣ ـ حديث صحفي

٤ ـ مقال

٥ ـ تقرير صحفي

٦ ـ الكاريكاتير

٧ ـ مشاركة قراء

٨ ـ بيانات رسمية

٩ ـ فقرة قصيرة

١٠ ـ صورة وخبر

١١ ـ أخرى

أحد عشر: العناوين، المقصود بها العناوين التي استخدمتها الصحافة عند نشر موضوعات جرائم الاحتيال وتنقسم إلى الفئات التالية:

١ ـ عنوان رئيسي

٢ ـ عنوان فرعي

٣ ـ عناوين فقرات

المحتــويات

المملكة العربية السعودية. ص.ب ٦٨٣٠ الرياض: ١١٤٥٢
هاتف ٢٤٦٣٤٤٤ (١ - ٩٦٦) فاكس ٢٤٦٤٧١٣ (١ - ٩٦٦)
البريد الإلكتروني: Src@nauss.edu.sa

9960-ISBN 3 - 7 -9761
KSA 2463444 (1+P.O.Box: 6830 Riyadh 11452 Tel. (966
.Fax (966 + 1) 2464713 E-mail Src@nauss.edu.sa

(١٤٢٧هـ)جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

آل رشود، سعود بن عبدالعزيز
الآليات الإعلامية العربية للوقاية من جرائم الاحتيال: الصحافة السعودية نموذجاً
- الرياض ، ١٤٢٧هـ
١٢٢ ص ، ١٧ × ٢٤ سم
ردمك: ٣ - ٧ - ٩٧٦١ - ٩٩٦٠
١ - الإعلام الأمني ٢ - مكافحة الجريمة أ - العنوان
ديوي ٣٦٣.٣ ١٤٢٧/٢٣٤٠

رقم الايداع : ١٤٢٧/٢٣٤٠
ردمك : ٣ - ٧ - ٩٧٦١ - ٩٩٦٠